

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة 45

الثلاثاء، 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 15/10.

استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة

مجموعة الدول العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي، يطلبان فيها استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

وأعترمت إدارة أعمال هذه الجلسة وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة والممارسات السابقة لدوراتها الاستثنائية الطارئة. البند 5 من جدول الأعمال (تابع).

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مشروع قرار (A/ES 10/L.27)

مشروع التعديل (A/ES-10/L.28 و A/ES-10/L.29)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في الأسبوع الماضي، قرأت بجزن شديد الرسالة الموجهة إلي من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فيليب لازاريني. وتلك

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في الفقرة 14 من قرارها دإط-21/10، المؤرخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022،

”رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا، والإذن

لرئيس الجمعية العامة في أحدث دوراتها باستئناف انعقاد الدورة

الاستثنائية بناء على طلب من الدول الأعضاء.“

وفي هذا الصدد، أود أن أستعري انتباه الوفود إلى الوثيقة A/ES-10/974، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 8 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلين الدائمين لمصر وموريتانيا لدى الأمم المتحدة، بصفتها رئيسي كل من

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 5 آذار/مارس 2024

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



طال الوقت، زاد خطر أن يصبح حل الدولتين عن طريق التفاوض بعيد المنال على نحو متزايد. لذا، فإن حقيقة الأمر هي، بكل بساطة، أن العنف يجب أن يتوقف. لا بد من ذلك. ولذلك، فإنني أضم صوتي مرة أخرى إلى المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. لدينا أولوية واحدة، واحدة فقط: إنقاذ الأرواح.

وإذ نوجه أنظارنا نحو المستقبل، يجب أن نقيم الحالة بأمانة في قلوبنا، وبصدق في كلماتنا، وبالالتزام بالسلام كأقصى طموحاتنا. إن وقف إطلاق النار هو الخطوة الأولى الواقعية الوحيدة نحو تخفيف حدة التوترات. كيف يمكننا أن نستمتع إلى بعضنا البعض في خضم دوي القنابل الذي يصم الأذان؟

وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الأعضاء في القاعة، ودعوا بصوت عال لا لبس فيه إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية (انظر A/ES-10/PV.39). وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، استخدم حق النقض مرة أخرى في مجلس الأمن (انظر S/PV.9499). ومرة أخرى، استؤنفت هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. ومن المؤكد أننا لا نستطيع أن نستمر على هذا النحو دون حتى إمكانية التوصل إلى حل مُجدٍ، ناهيك عن احتمال التوصل إليه.

وبصفتي رئيساً للجمعية العامة، فإنني ملتزم بدعم جميع الجهود الرامية إلى وضع حد لإراقة الدماء والتعذيب النفسي لسكان غزة. وقد استخدمت حضورتي مؤخراً في منتدى الدوحة وفي كل منبر آخر أستطيع حضوره، لتشجيع التعاون فيما بين الدول، مع وضع نفس الهدف الوحيد نصب عيني - صنع السلام للجميع. وباسم البشرية، أطلب من الأعضاء جميعاً مرة أخرى أن يوقفوا العنف الآن.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروع القرار
A/ES-10/L.27.

السيد محمود (مصر): أشكركم بالنيابة عن المجموعة العربية على سرعة الاستجابة لعقد هذه الجلسة، بناء على طلب المجموعتين العربية والإسلامية في محاولة لتجاوز ما شهده العالم من عرقلة

الرسالة، التي بُعثت منها أيضاً نسخ إلى العديد من البعثات الدائمة، أبرزت التدهور المدمر للحالة الإنسانية في قطاع غزة.

وكما تنبأ المفوض العام لازاريني نفسه في رسالته، فإن الحالة ازدادت تدهوراً منذ ذلك الحين. وفي الوقت الراهن، ما نشهده هو هجوم على المدنيين، وانهيار النظم الإنسانية، وازدراء شديد لكل من القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وكما قلت من قبل، حتى الحرب لها قواعد - ومن الحتمي أن نمنع أي انحراف عن هذه المبادئ والقيم، التي تكمن صحتها في تطبيقها العالمي. وقتل عشرات الآلاف، 70 في المائة منهم تقريباً من النساء والأطفال. ونزح المزيد منهم قسراً بسبب العنف المتواصل، وأكرر أنه لا يوجد مكان آمن للذهاب إليه. ولا يزال استهداف المستشفيات والمدارس والملاجئ التي توفرها الأمم المتحدة مستمراً بلا هوادة، وهي مكتظة الآن لدرجة أنها توقفت عن العمل كملاذات آمنة. وفي الوقت نفسه، جعل الحصار المفروض على المساعدات الإنسانية إيصال المساعدات المنقذة للحياة التي تمس الحاجة إليها شبه مستحيل.

ومن الواضح أن ما نشهده هو انهيار غير مسبوق في الوقت الحقيقي لنظام إنساني متداع أصلاً. ويتحتم علينا، بوصفنا الأمم المتحدة، أن نضع حداً فورياً لمعاناة المدنيين الأبرياء، ولهذه الكارثة الإنسانية التي لا يمكن الدفاع عنها وللعديد المتزايد من القتلى الذين ليسوا مقاتلين، وأكرر، ليسوا مقاتلين، في الحرب.

وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها عدة بلدان، مكنت هدنة إنسانية مؤقتة من إطلاق سراح رهائن وإطلاق سراح محتجزين وإيصال بعض المساعدات. ومع ذلك، ومنذ 1 كانون الأول/ديسمبر، نشهد استئناف العنف بنوع من الشراسة التي تجعل المرء يتساءل، ماذا بعد ذلك؟

وينبغي ألا يتعرض المدنيون أبداً لمستوى المعاناة الذي نشهده حالياً. ومرة أخرى، أسأل: كم من آلاف الأرواح الأخرى يجب أن تزهق قبل أن نفعل شيئاً؟

لم يتبق المزيد من الوقت. ويجب أن نتوقف المذبحة. وما دام العنف مستمراً، سيتواصل تقويض الحل السياسي لهذا النزاع. وكلما

القانون الدولي وقواعد القانون الدولي الآمرة، التي تقي النساء والأطفال والمدنيين العزل وسط الحروب.

إن تلك المساعي المؤسفة تمثل صورة مقيبة من صور ازدواجية المعايير التي نجد فيها بعض الدول تطالب وقف العدوان والحرب والاحتلال والهجوم على المدنيين. وتطالب باحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في حالات، ولكنها للأسف وبشكل مخز، تدير ظهرها لهذه المطالبات في حالات أخرى، خاصة عندما تتعلق بالإنسان الفلسطيني وحقه في العيش بأمان على أرضه، وفي دولته المستقلة، ووقف جرائم الحرب التي ترتكب ضده بلا هوادة.

إن اعتماد ثم إنفاذ مشروع القرار قيد النظر للجمعية العامة اليوم، وفي قلبه المطالبة بوقف إطلاق النار، هو وحدة الكفيل بإنقاذ أرواح الأبرياء. إذ تتناول الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار بكل توازن وحياد، على عكس ما قد يدعيه البعض ضرورة حماية المدنيين من الجانبين، وفقا للقانون الدولي الإنساني. كما يطالب المشروع في فقرات منطوقه كافة الأطراف بالامتثال للالتزام بحماية المدنيين، ويطلب كذلك بإطلاق سراح كافة الرهائن وضمان النفاذ الإنساني.

إن استمرار هذه الحرب المدمرة سيؤدي إلى كارثة متكاملة الأركان. ويعني بكل الأسف، الإذعان لتكتيكات الإبادة الجماعية كأداة من أدوات الحرب، بما يهدم كل قواعد القانون الدولي الآمرة، ويجرّ المنطقة بأسرها إلى آتون حرب إقليمية. وقد يعصف بما تبقى من مصداقية هذه المنظمة الدولية.

تتأشد المجموعة العربية كافة الدول الأعضاء دعم مشروع القرار المطروح أمامكم تطبيقا للكيف بمكيال واحد، وحفاظا على القيم الإنسانية، ودعمًا للمصلحة المشتركة لكافة أطراف المجتمع الدولي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. كما تدعو المجموعة العربية كافة الوفود إلى التصويت ضد أي تعديلات مقدمة على هذا المشروع لم يتم التشاور بشأنها مع الدول المشاركة في تقديم القرار؛ وذلك حرصًا بشكل أساسي على الحفاظ على نصه المتوازن والمباشر، الذي تم صياغته لتتطابق بنوده مع بنود مشروع القرار الذي طُرح على مجلس الأمن

لمحاولات مجلس الأمن تحمل مسؤولياته عبر المطالبة بإنفاذ وقف فوري لإطلاق النار لاعتبارات إنسانية بالأرض الفلسطينية المحتلة. وما شهدناه جميعًا من استخدام جائر لحق النقض ضد مشروع قرار لوقف إطلاق النار لاعتبارات إنسانية، بعد أن حاز على دعم أكثر من 100 دولة عضو بالأمم المتحدة في ظرف ساعات معدودة، مما يعد مؤشرًا على إدراك الغالبية العظمى من المجتمع الدولي لخطورة وجسامة الوضع الراهن وانعكاساته الكارثية على السلم والأمن الدوليين. مشروع القرار المقدم والمرفوع للجمعية العامة اليوم A/ES-10/L.27 بسيط المضمون وواضح الأركان وصريح الغرض. ويقع منطوقه في أربع فقرات فقط. إلا إن إنفاذ ما ورد بهذه الفقرات أعجز المجتمع الدولي لمدة تجاوزت الشهرين. رغم وضوح الوضع الإنساني الكارثي الذي يعانيه أشقاؤنا الفلسطينيون وسط الهجمات البربرية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين في غزة، التي أفضت إلى معاناة إنسانية تجاوزت كل الحدود، وتهديدا جديا للسلم والأمن الدوليين دفع الأمين العام للأمم المتحدة، ولأول مرة منذ توليه منصبه، ومنذ عدة عقود، إلى مخاطبة مجلس الأمن، إنفاذا للمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة للمطالبة بما يطالب به مشروع القرار. وقف إطلاق نار لاعتبارات إنسانية، بسبب ما نتج عن هذا العدوان من انهيار للنظام الصحي والمخاوف من قرب انهيار النظام العام ونظام الدعم الإنساني في غزة واستحالة إدارة العمليات الإنسانية هناك. وهو ما دفع أيضا المفوض العام لوكالة الأونروا لتوجيه خطاب لكم، سيدي الرئيس، لتسليط الضوء على الوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة وخطورته على قدرة الأونروا على الوفاء بمهامها، ناهيك عن خطورته على سلامة موظفي الوكالة وأمنهم.

تؤكد المجموعة العربية أن مساعي أقلية من الدول الرامية للتصدي للرأي العام الدولي المطالب بوقف إطلاق النار بذرائع ومبررات واهية متعلقة بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها تتجاهل عن عمد أن هذا الحق لا ينطبق على إسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارها قوة الاحتلال غير الشرعية. وتتجاهل أيضا أن هذا الحق لا يعفي حال تطبيقه، من الالتزام بأبسط قيم الإنسانية ومبادئ

نجتمع اليوم في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة لمعالجة الحالة الإنسانية الأليمة في غزة. وتشعر النمسا بقلق عميق إزاء التصعيد الذي أعقب الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها حماس على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وكما أكد رئيس بلدنا في وقت سابق، ما فتئت النمسا تؤكد باستمرار على أهمية كفالة حماية جميع المدنيين في جميع الأوقات. وفقدان روح مدنية واحدة هو في حد ذاته خسارة كبيرة. كما دعونا إلى زيادة المعونة الإنسانية لتصل إلى المحتاجين وزدنا تبرعاتنا للمنظمات الإنسانية. ورحبنا كثيرا بالهدنة والممرات الإنسانية التي مكنت من إطلاق سراح بعض الرهائن وتوفير المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

وقد بدأ التصعيد الأخير للعنف بالهجمات الإرهابية الوحشية والعشوائية التي شنتها حماس في جميع أنحاء إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهذا يستحق الإدانة بأشد العبارات الممكنة. وإسرائيل، شأنها شأن أي دولة تتعرض لمثل هذا الهجوم، لها الحق أيضا في الدفاع عن مواطنيها، تماشيا مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولذلك، سنؤيد أيضا مشروع التعديل الذي ستطرحه الولايات المتحدة (A/ES-10/L.29).

لقد نظرت النمسا بإمعان في مشروع القرار المعروض علينا اليوم. ونقدر الجهود التي تبذلها المجموعة العربية لتقديم نص قصير وموجز، ونرحب بحقيقة أن ذلك النص - مقارنة بالقرار المقدم في تشرين الأول/أكتوبر (القرار ES-10/21) - يطالب صراحة بالإفراج عن جميع الرهائن ويطلب بإيصال المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، فإن القرار قاصر من نواح كثيرة، بما في ذلك عدم الاعتراف بحق إسرائيل في كفالة سلامة مواطنيها وتسمية الجماعة الإرهابية المسؤولة عن أخذ الرهائن. إن الأطفال والنساء والرجال الأبرياء المحتجزين في غزة لم يختفوا أو يضلوا طريقهم ببساطة؛ لقد اختطفتهم حماس. لا يمكننا تجاهل هذه الحقيقة. وتظهر تقارير المفرج عنهم بوضوح وحشية حماس وتجاهلها التام للكرامة الإنسانية.

ولهذا الغرض، قدمت النمسا مشروع تعديل قصير وبناء يستند إلى صيغة متفق عليها من قرار مجلس الأمن 2712 (2023)، المتخذ

تحقيقا لأولوية لا تعلوها أولوية أخرى، أيا كانت، لهدف واضح وصريح ومحدد: وقف إطلاق النار لاعتبارات إنساني حرصا على عدم خلط الأوراق من جانب الوفود التي تقدمت بتلك التعديلات، بعد أن كانت أن صوتت نفس تلك الوفود ضد قرار الجمعية العامة الذي اعتمد في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي في نفس تلك الدورة لطارئة المستأنفة، وتضمن المطالبة بهدنة إنسانية تقضي إلى وقف الأعمال العدائية. وهو ما يفصح الغرض الحقيقي وراء تلك التعديلات، للأسف، أي استمرار العدوان ونزيف دماء الأبرياء.

ماذا ننتظر جميعا حتى نخمد هذه النار؟ ماذا ننتظر حتى ننهي هذه الحرب التي لا تنتصر فيها؟ ماذا ننتظر حتى نوقف القتل ونخمد آلة الدمار؟ بل هل نستطيع الانتظار أصلا؟ بعد أن تخطى عدد القتلى من المدنيين أكثر من 18 000 شهيد، من ضمنهم أكثر من 7 000 طفل، بمعدل يبلغ مقتل طفل كل 10 دقائق. بالإضافة إلى عدد جرحى جاوز، بينما نتكلم، الـ 49 000 جريح.

السادة الأعضاء، أخاطب ضمائكم جميعا، وأناشدكم مساندة مشروع القرار لوقف نزيف الدماء، كل الدماء.

(تكلم بالإنكليزية)

وأرجو مخلصا منكم، سيدي الرئيس، تعليق المناقشة بعد البيانات بغية الشروع في البت في مشروع القرار A/ES-10/L.27 دون تأخير، نظرا لإلحاح الحالة على أرض الواقع وأهمية الدعوة العالمية إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وذلك على أساس أن المناقشة ستستأنف فوراً بعد البت - اعتماد مشروع القرار - وأن الدورة الطارئة العاشرة لن ترفع مؤقتاً إلا بعد اختتام المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا ليعرض التعديل A/ES-10/L.28.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع التعديل A/ES-10/L.28، الذي اقترحته النمسا على مشروع القرار A/ES-10/L.27، المعنون "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية".

العمل من أجله أيضا. وبالفعل، هناك جوانب من مشروع القرار هذا (A/ES-10/L.27) تؤيدها. ونوافق على أن الحالة الإنسانية في غزة مزرية وتتطلب اهتماما عاجلا ومستمرًا؛ وأن المدنيين بحاجة ماسة إلى الغذاء والماء والمأوى والرعاية الطبية؛ وأن عددا هائلا من الأبرياء قد قتلوا؛ وأنه يجب حماية المدنيين، بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد إطلاق سراح جميع الرهائن فورًا وبدون شروط. ولا يزال ما يقرب من نصف المختطفين في 7 تشرين الأول/أكتوبر في غزة. وهذا يعادل أكثر من مائة شخص يعانون من الجحيم - كما وصف عدد من الرهائن المفرج عنهم. ولذلك، نشجع الوفود على التصويت بـ "نعم" على مشروع التعديل (A/ES-10/L.28) الذي اقترحه النمسا، والذي يدعو، شأنه شأن القرار (قرار مجلس الأمن 2712 (2023)) الذي اتخذته مجلس الأمن في 15 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.9479)، حماس والجماعات الأخرى إلى إطلاق سراح الرهائن وتوفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إليهم فورًا.

ومرة أخرى، نؤيد عناصر مشروع القرار المقترح اليوم. ولكن إليكم ما نؤيده أيضا - إننا نؤيد أن نتكلم بصوت واحد لإدانة حماس على أعمالها الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر. لماذا هذا صعب جدا - أن نقول، بشكل لا لبس فيه، إن قتل الأطفال الرضع وإطلاق النار على الآباء أمام أطفالهم أمر مروع، وإن حرق المنازل بينما تحتمي الأسر في الداخل وأخذ المدنيين رهائن أمر بغبيض؟

ولهذا السبب، تقترح الولايات المتحدة اليوم مشروع تعديل (A/ES-10/L.29) يرفض ويدين تلك الفظائع رفضا قاطعا، ونحث جميع الأعضاء على التصويت بـ "نعم" وإعلان أن ما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر أمر غير مقبول - ببساطة. هذا هو الحد الأدنى، وينبغي ألا يكون بهذه الصعوبة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد الولايات المتحدة التصدي الفوري للتقارير المتعلقة بالعنف الجنسي المروع الذي أطلقت حماس العنان له في 7 تشرين الأول/أكتوبر وبعده. وعلى مدى السنوات الـ 20 الماضية، شددت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا على ضرورة التحقيق في جميع التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل

في 15 تشرين الثاني/نوفمبر. ويدعو ذلك القرار إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات، وإلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية فورًا. تلك هي بالضبط الصيغة التي يقترح مشروع تعدينا، الذي نطرحه اليوم، إضافتها. إننا هنا اليوم لأنه كان هناك حق نقض آخر في مجلس الأمن، وقبل بضعة أسابيع فقط، تمكن مجلس الأمن من تسمية حماس في قرار 2712 (2023) اتخذ. وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تتحلى بالشجاعة لتحذو حذوه. ولذلك، نطلب إلى جميع الوفود أن تؤيد التعديل الذي عرضناه على الجمعية، وأن تصوت بـ "نعم".

وإذا اعتمد مشروع التعديل، ستتمكن النمسا من الانضمام إلى الآخرين في الامتناع عن التصويت على النص بأكمله. وسنواصل أيضا العمل مع جميع الشركاء لكفالة السلامة والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين. وجميعهم - الفلسطينيون والإسرائيليون - يستحقون مستقبلا سلميا واستعادة عملية سياسية تؤدي إلى حل الدولتين.

الرئيس (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية لتعرض مشروع التعديل A/ES-10/L.29.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لم يكن الشهران الماضيان سوى مدمرين بلا شك - مدمران بالنسبة للفلسطينيين الذين فقدوا منازلهم وأحبائهم بسبب النزاع الذي أشعلت فتيله حماس - ومدمران بالنسبة للإسرائيليين، الذين ما زالوا يواجهون وابلا من نار الصواريخ، حتى وهم يواصلون المعاناة من هجمات حماس الوحشية في 7 تشرين الأول/أكتوبر. مدمران بالنسبة لليهود والمسلمين في جميع أنحاء العالم، الذين يستهدفهم ارتفاع مستويات معاداة السامية وكراهية الإسلام؛ ومدمران بالنسبة لجميع أولئك الذين يحلمون بسلام مستدام، يتمتع فيه الإسرائيليون والفلسطينيون بتدابير متساوية من الأمن والكرامة والحرية.

وذلك السلام المستدام هو ما تريد الولايات المتحدة أن تعمل من أجله، وأعتقد أن العديد من أعضاء الجمعية العامة يريدون

أعمال الإرهاب - لأننا نعلم أن حماس تعتزم تكرار أهوال 7 تشرين الأول/أكتوبر مرارا وتكرارا. إذ قال مسؤول كبير في حماس ذلك بنفسه على شاشة التلفزيون. في الواقع، كانت حماس هي التي كسرت فترة توقف القتال التي استمرت سبعة أيام في الشهر الماضي بارتكاب هجوم إرهابي شرس في القدس، وإطلاق الصواريخ على إسرائيل ثم لم تُطلق سراح الرهائن الذين تعهدت بإطلاق سراحهم.

فلنكن واقعيين: هذه جماعة إرهابية لا تتسامح أي دولة عضو مع العيش بجوارها. وما دامت حماس مدفوعة بأيديولوجيتها القاتلة، فإن أي وقف لإطلاق النار في الوقت الحالي سيكون مؤقتا في أحسن الأحوال وخطيرا في أسوأ الأحوال، وخطيرا على الإسرائيليين الذين سيتعرضون لهجمات لا هوادة فيها، وخطيرا أيضا على الفلسطينيين الذين يستحقون الفرصة لبناء مستقبل أفضل لأنفسهم، خال من حماس، وهي جماعة تختبئ وراء المدنيين الأبرياء بدلا من حمايتهم وتستغل البنية التحتية المدنية لبدء النزاع. بطبيعة الحال، الكيفية التي تدافع إسرائيل بها عن نفسها أمر مهم. ويجب على إسرائيل أن تتجنب التشريد الجماعي للمدنيين في جنوب غزة. ويجب أن تكفل تقديم المساعدة الإنسانية الكافية لأولئك الذين فروا من العنف، ويجب أن تسمح للمدنيين في غزة بالعودة إلى ديارهم حالما تسمح الظروف بذلك. وسنواصل الضغط على أعلى المستويات من أجل ذلك ومن أجل حماية المدنيين بينما تسعى إسرائيل إلى تحقيق أهداف عسكرية مشروعة، لأنه ربما الأهم من ذلك كله، بينما لا يمكننا تأييد قرار أحادي الجانب لمجلس الأمن أو الجمعية العامة يتجاهل الكثير مما نمثله جميعا، فإننا نرغب كثيرا في أن نرى نهاية لدورة العنف المستمر.

يجب أن يكون هدفنا هو وقف الموت والخراب والدمار على المدى الطويل. وهذا ببساطة ليس مستقبلا تريد حماس رؤيته. وإذ نعالج هذه الأزمة العاجلة ونعمل على زيادة المساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني، يجب علينا أيضا أن نعمل على بناء الأساس لسلام مستدام حقا - سلام يمكن فيه للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا جنبا إلى جنب في دولتين لهما، حتى لا تضطر الأجيال القادمة، والأجيال

بالنزاع. لقد آن الأوان منذ زمن طويل أن يطبق كل عضو نفس المعيار على الهجمات التي ترتكبها حماس.

وتؤيد الولايات المتحدة أيضا وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى الرهائن لتوفير العلاج الطبي. ونؤيد استئناف الهدنة الإنسانية، التي يمكن أن تحدث على الفور إذا وافقت حماس فقط على إطلاق سراح النساء والجرحى والرهائن المدنيين. وقد رأينا مدى أهمية فترات توقف القتال تلك في إخراج الرهائن وإعطاء بعض الراحة للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني في غزة.

لا يوجد نقص في الخطاب هنا في نيويورك، ولكن الدبلوماسية التي تتخبط فيها الولايات المتحدة على الأرض هي التي جعلت توقف القتال هذا لمدة أسبوع ممكنا. لقد كان الحوار الدقيق والتعاون مع مصر وقطر هما اللذين ساعدا في لم شمل أكثر من 100 رهينة مع أحبائهم ووسعا بشكل كبير المساعدات الإنسانية لغزة خلال فترة توقف القتال.

وبطبيعة الحال، فإننا نؤيد وصول المزيد من المساعدات إلى أيدي من هم في أمس الحاجة إليها. وخلال الأسبوع ونصف الأسبوع الماضيين، نقلت الولايات المتحدة جوا أكثر من 90 000 رطل من المساعدات الإنسانية إلى حدود مصر، وهناك المزيد في الطريق، ونعمل مع إسرائيل ومصر والأمم المتحدة وغيرهما لزيادة المساعدات الإنسانية إلى غزة. إن قرار إسرائيل فتح معبر كرم أبو سالم لعمليات التفتيش وفحص تلك السلع الإنسانية أمر أساسي وشيء ما فتننا نعمل من أجله بجدية. والتزام إسرائيل بكفالة وجود ما يكفي من الوقود لدعم عملية المساعدة الإنسانية، بما في ذلك البنية التحتية المدنية، أمر حيوي أيضا. وأوضحنا لإسرائيل أننا نتوقع منها أن تفي بتلك الالتزامات، وسنطالبها بذلك.

هناك المزيد الذي نؤيده. نؤيد إنشاء آلية أقوى لفض الاشتباك للمساعدة في حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، الذين فقد الكثير منهم أرواحهم، وهم يعملون ببطولة لإنقاذ الأبرياء في غزة. ونؤيد التأكيد على أن إسرائيل، شأنها شأن كل بلد على وجه الأرض، لها الحق والمسؤولية في الدفاع عن شعبها ضد

غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سورينام، شيلي، الصين، طاجيكستان، غامبيا، غرينادا، غيانا، غينيا - بيساو، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، فيرغيزستان، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كينيا، لكسمبرغ، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، المكسيك، ملديف، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، نيجيريا، نيكاراغوا، هندوراس

وفيما يتعلق بمشروع التعديل A/ES-10/L.28، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع التعديل، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع التعديل A/ES-10/L.28: ألبانيا، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، تشيكيا، الجبل الأسود، فيجي، قبرص، كندا، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

وفيما يتعلق بمشروع التعديل A/ES-10/L.29، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع التعديل، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع التعديل A/ES-10/L.29: ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، تشيكيا، الجبل الأسود، فيجي، قبرص، كندا، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النمسا، اليابان، اليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الصادر بوصفه الوثيقة A/ES-10/L.27 ومشروع التعديلين المدخلين عليه بوصفها الوثيقتين A/ES-10/L.28 و A/ES-10/L.29. يرجى من الوفود الراغبة في الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت على أي من المقترحين المقدمين في إطار هذا البند، بما في ذلك مشروع التعديلين المقترحين، أن تفعل ذلك الآن في بيان واحد. وقبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

اللاحقة، إلى تجربة الدمار الذي حدث في الشهرين الماضيين وتحقيق الحرية والأمن والسلام في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اقترح ممثل مصر تعليق مناقشة البند 5 من جدول الأعمال في هذه المرحلة لكي تشرع الجمعية العامة في النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.27، وأن تستمر المناقشة بعد البت في مشروع القرار. أفهم أنه، دون أن يشكل ذلك سابقة ونظرا لإلحاح المسألة، إذا قررت الجمعية تعليق المناقشة في هذه المرحلة لكي تشرع الجمعية في النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.27 وتواصل المناقشة بعد البت في مشروع القرار، وإذا اعتمدت الجمعية مشروع القرار في وقت لاحق، فسترفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا بعد اختتام مناقشة البند 5.

وما لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن الاقتراح مقبولا

تقرر ذلك (المقرر دإط-204/10 باء).

الرئيس: تشرع الجمعية الآن في النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.27 ومشروع التعديلين A/ES-10/L.28 و A/ES-10/L.29.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في القائمة التي ترد في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/ES-10/L.27: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، إريتريا، إسبانيا، أفغانستان، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، أيرلندا، آيسلندا، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بليز، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تيمور - ليشتي، جامايكا، جزر البهاما، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، دومينيكا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر

عندما تحرمُ الناس من الحرية والكرامة وعندما تهينهم وتحبسهم في سجن في الهواء الطلق حيث تقتلهم، كما لو كانوا وحوشا، يغبضون بشدة، ويفعلون بالآخرين ما حدث لهم. لذلك، بالنسبة للنمسا وصدقي ممثل الولايات المتحدة فإن إلقاء اللوم على حماس في مسودتي تعديليهما ليس منصفاً أو عادلاً. وإذا أُريد إلقاء اللوم، فيجب أن يقع على كلا الطرفين، وخاصة على إسرائيل.

مع نهاية فترة توقف القتال، تمتلئ سماء غزة بمقذوفات الموت، والمروحيات الهجومية، والطائرات المسيّرة، وقذائف المدفعية، وقذائف الدبابات، وقذائف الهاون، والقنابل، والصواريخ. لقد أسقطت إسرائيل 25 000 طن من المتفجرات على غزة - أي ما يعادل تقريبا القنبلتين الذريتين اللتين أسقطتا على هيروشيما وناغازاكي. هدف إسرائيل ليس فقط محو حماس؛ إن هذه حرب ضد الشعب الفلسطيني. هدف إسرائيل هو محو ليس شعب فحسب، ولكن أيضا فكرة فلسطين بأكملها. وحملتها هي نسخة كربونية من حملات المذابح العنصرية الضخمة التي ارتكبتها أنظمة الاستعمار الاستيطاني الأخرى في التاريخ. وقتل أكثر من 18 000 فلسطيني في غزة. وأصيب 42 000 آخرين بجروح، وطرده أكثر من 1,8 مليون شخص - أكثر من 80 في المائة من سكان غزة - من ديارهم. الآلاف مفقودون، مدفونون تحت الأنقاض، ومع ذلك لم تردع إسرائيل. هل من أي شكل من أشكال الدفاع المشروع عن النفس قتل 18 000 مدني مع الإفلات من العقاب والتمتع بالحماية في مجلس الأمن من اتخاذ إجراء ضدك؟ ولذلك، أناشد جميع الأعضاء أن يروا هذه المذبحة الانفرادية التي تحدث.

إذا سُميت حماس وليس إسرائيل، فإن الأعضاء سيفقدون مبررا لآلة الحرب الإسرائيلية لمواصلة عجلة الروليت للموت. وأعتقد أنه ليس في نية أعضاء الأمم المتحدة تقديم تبرير للإبادة الجماعية الجارية. ولذلك، أناشد جميع الأعضاء، باسم وفد بلدي، وباسم جميع البلدان العربية، وباسم منظمة التعاون الإسلامي، التصويت ضد مشروع التعديلين اللذين اقترحتهما النمسا في الوثيقة A/ES-10/L.28، والولايات المتحدة في الوثيقة A/ES-10/L.29. وفي حالة اعتماد مشروع

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاستئناف للدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، وخاصة على دعوتكم الواضحة إلى وقف فوري لإطلاق النار في الحرب الدائرة في غزة. تؤيد باكستان مشروع القرار المقدم من البلدان العربية والإسلامية، A/ES-10/L.27. ومشروع القرار مطابق في نصه للنص الذي تم التصويت عليه في مجلس الأمن (S/2023/970)، وهدفه هو السعي إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية لتوفير إمكانية وصول المساعدة الإنسانية والدعوة إلى إطلاق سراح جميع الرهائن - وأكرر، جميعهم. وقد شارك في تقديم مشروع القرار أكثر من 100 دولة عضو عندما قُدم إلى مجلس الأمن. ونال أصوات 13 عضوا من أعضاء المجلس الـ 15، ولكنه لم يعتمد بسبب تصويت عضو دائم في مجلس الأمن ضده.

ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي لا يخلو من سبل اللجوء للانصاف. إذ يمنح ميثاق الأمم المتحدة الجمعية العامة صلاحيات متبقية كبيرة، ويمكننا بالعمل في إطار عملية الاتحاد من أجل السلام، أن نتخذ إجراء للمطالبة بوقف الحرب، التي تدور رحاها وتقتل الآلاف من الناس كل أسبوع. إننا واثقون من أن مشروع القرار سيحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة. ولم تشارك باكستان في تقديم مشروع القرار، ولم نفعّل ذلك لأننا نحتفظ بالحق في تقديم مشاريع تعديلات لكفالة أن يكون النص الذي اعتمده الجمعية العامة منصفا ومتوازنا. ولذلك، من دواعي الأسف العميق، إن لم يكن من المستغرب، أن بعض أصدقاء إسرائيل قدموا مشروع تعديلين (A/ES-10/L.28 و A/ES-10/L.29) لإدانة جانب واحد فقط مرة أخرى مع تبرئة الجانب الآخر. وخلافا لممثل كندا، لا يمكنني أن أناشد إحساسهم بالإنصاف والعدالة. ولكن ما يمكننا أن نفعله هو مناشدة الشعور بالإنسانية والعدالة والإنصاف لدى بقية أعضاء الأمم المتحدة. وأنا واثق من أن جميع الأعضاء لن يوافقوا على إلقاء اللوم على حماس فحسب، ولكن ليس على إسرائيل. ومن شأن ذلك أن يكون ظالما ومجحفا وغير منصف.

إسرائيل من الوجود. فلماذا إذن يريد أي شخص مساعدة حماس في مواصلة حكمها الإرهابي وتحقيق أجندتها الشيطانية؟

ونعلم جميعاً أن ما يسمى بوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية في مشروع القرار هذا لا علاقة له بالإنسانية. وتتخذ إسرائيل بالفعل كل التدابير اللازمة لتيسير دخول المعونة الإنسانية إلى غزة. ودخلت آلاف شاحنات المساعدات محملة بعشرات الآلاف من الأطنان من المساعدات الإنسانية. وأقيمت مستشفيات ميدانية. وأرسيّت سفن المستشفيات العائمة. والسبب الوحيد لعدم دخول المزيد من المساعدات إلى غزة هو أن هيئات الأمم المتحدة ترفض حل الصعوبات اللوجستية التي تمنع جميع شاحنات المساعدات المنتظرة في رفح من الدخول. وإذا كان القصد الحقيقي لمشروع القرار هذا هو المعونة الإنسانية، فإنه سيركز على تحسين القدرات اللوجستية للأمم المتحدة، وليس على وقف إطلاق النار. إن وقف إطلاق النار لن يفيد إلا الإرهابيين الذين يسرقون المساعدات الإنسانية لأنفسهم. إنها لن تقيّد سكان غزة. هل هذا هو الحل الذي يريده الأعضاء؟ ماذا سيحدث في اليوم التالي لوقف إطلاق النار؟ هل سيجلب هذا السلام والاستقرار إلى المنطقة؟ بالطبع لا. وقف إطلاق النار هو حكم بالإعدام على عدد كبير جداً من الإسرائيليين وسكان غزة. وبتصويت الدول مؤيدة لمشروع القرار هذا، فإنها تدعم بقاء الإرهاب الجهادي واستمرار معاناة شعب غزة. إن استغلال الفلسطينيين جعل من الأمم المتحدة وصمة عار أخلاقية على الإنسانية. لماذا يستمر الأعضاء في السماح لهم بجعل الأمم المتحدة غير ذات أهمية؟ وإذا كانت نوايا هذه الهيئة عادلة، فلماذا لا يبدأ الأعضاء بالمطالبة بوقف إطلاق النار من المسؤولين فقط عن انتهاك آخر وقفين لإطلاق النار؟ لماذا لا يُحاسب الأعضاء المغتصبين وقتلة الأطفال؟ لقد حان الوقت لإلقاء اللوم على الجانب الصحيح - على وحوش حماس. لكن مشروع القرار هذا لا يدين حتى حماس. حتى أنه لا يذكر حماس. أنا بصراحة لا أعرف كيف يمكن لشخص ما أن ينظر في المرآة ويدعم مشروع قرار لا يدين حماس ولا يذكر حماس بالاسم. ولذلك، فإنني، على أقل تقدير، أحث الأعضاء على التصويت مؤيدين لإضافة إدانة حماس إلى نص مشروع القرار. لدي فكرة: إذا

التعديلين هذين، ستقدم باكستان تعديلات فرعية عليها من أجل استعادة التوازن وتسمية إسرائيل مرتكبة للجرائم الجماعية التي تحدث في غزة اليوم.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى نجد أنفسنا على وشك التصويت على مشروع قرار مناقق آخر (A/ES-10/L.27). فمشروع القرار هذا لا يخفق في إدانة حماس على جرائمها ضد الإنسانية فحسب؛ بل إنه يفشل أيضاً في إدانة حماس على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. حتى أنه لا يذكر حماس على الإطلاق. وهذا مشروع قرار لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد الموت والدمار في المنطقة. وهذا هو بالضبط ما يعنيه وقف إطلاق النار.

وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، كان هناك وقف لإطلاق النار، وانتهكه فجأة - ليس من 3 000 جانب إسرائيل، ولكن من جانب نازي حماس الذين غزوا بلدي، واغتصبوا النساء، وقطعوا رؤوس الأطفال، وأحرقوا الأسر أحياء، وأبادوا المدنيين الأبرياء عمداً مثل الحشرات. ماذا ستفعل الدول الأعضاء إذا كانت في مكان إسرائيل؟ هل ستطلب بوقف إطلاق النار؟ ماذا ستفعل موسكو أو بكين أو اسطنبول؟ كيف سيكون ردهم؟ الجميع هنا يعرف بالضبط. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، كان هناك توقف آخر في القتال. ومرة أخرى أنهته بعنف حماس - تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، التي رفضت إطلاق سراح النساء المحتجزات من الرهائن واستمرت في إطلاق الصواريخ والقذائف على بلداتنا ومدننا. فقد اغتصبت حماس النساء، وارتكبت أعمال عنف جنسي شنيعة، واحتجزت النساء والفتيات رهائن، وهي لا ترفض إطلاق سراحهن فحسب، بل ترفض أيضاً وصول الصليب الأحمر إليهن. ولا توجد جرائم حرب أبشع من الفظائع التي ارتكبتها حماس، وأولئك الذين يؤيدون مشروع القرار هذا يمنحون الإرهابيين تصريحاً مجانياً. وقف إطلاق النار يعني شيئاً واحداً وشيئاً واحداً فقط: ضمان بقاء حماس، وضمن بقاء إرهابيي الإبادة الجماعية الملتزمين بإبادة إسرائيل واليهود. هذا ليس سرا. وميثاق حماس يوضح ذلك، وقد صرح قادة حماس علناً بأن 7 تشرين الأول/أكتوبر كان مجرد برفقة. لقد أعلنوا أنهم سيكررون فظائعهم مراراً وتكراراً حتى تختفي

ومسيئة، لن تمنع إسرائيل من الدفاع عن نفسها ضد الذين يسعون إلى تدميرنا. إسرائيل تخوض حرباً من أجل مستقبلها. ولا توجد هنا دولة عضو واحدة، تتصرف بشكل مختلف في حالة مماثلة. إن وقف إطلاق النار لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد حكم حماس الإرهابي. ولذلك، أحث جميع الدول الأعضاء على التصويت ضد مشروع القرار هذا .

السيدة جوييني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بالبيان، نيابة عن بلدي، جنوب أفريقيا تعليلاً للتصويت قبل التصويت. نشكركم، سيدي الرئيس، على استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، التي دُعي إلى عقدها بسبب فشل آخر لمجلس الأمن في الوفاء بولايته. ونشكر مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي على طلبهما استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

في 6 كانون الأول/ديسمبر، بادر الأمين العام إلى الاحتجاج بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، مسترعياً انتباه مجلس الأمن - وهي مسألة قد تؤدي، في رأيه، إلى تقاوم التهديدات القائمة لصون السلم والأمن الدوليين. وتشيد جنوب أفريقيا بالأمين العام على إطلاقه تلك المبادرة، وما زلنا ثابتين في الدعوة إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار لتقييم الاحتياجات على أرض الواقع، مما يسمح بالفتح الكامل لجميع الممرات الإنسانية كي تصل إلى المحتاجين المعونة والخدمات الأساسية التي تمس الحاجة إليهما. ولذلك، فإننا نؤكد على التنفيذ العاجل لقرارات الجمعية العامة لتحقيق ذلك وتخفيف معاناة الفلسطينيين الذين هم في أمس الحاجة إلى المعونة الغوثية.

وكانت مبادرة الأمين العام ضرورية في سياق عجز المجلس، على أقل تقدير، لدعوته إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. لقد أنشئت المؤسسات الدولية التي وُجدت في نهاية الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك الأمم المتحدة وصكوك حقوق الإنسان والآليات القضائية، حتى لا يكرر التاريخ القسوة التي شهدتها الحرب. ومع ذلك، وبالانعاس عن العمل والدعوة إلى وضع حد للخسائر في أرواح المدنيين، أصبح من الواضح أن هناك تطبيقاً انتقائياً للصكوك الدولية

أراد الأعضاء وفقاً حقيقياً لإطلاق النار، فالإيكم العنوان الصحيح. هذا هو رقم هاتف مكتب حماس في غزة. يمكن للجمعية الاتصال على +970 599 3765 والسؤال عن يحيى السنوار. قولوا لحماس أن تضع أسلحتها وتسلم نفسها وتعيد رهائننا. وسيؤدي ذلك إلى وقف كامل لإطلاق النار يدوم إلى الأبد.

فلماذا لا يفعل الأعضاء ذلك؟ لماذا لا يحاسبون حماس؟ ومن المفارقات أن اليوم هو اليوم الدولي للحياد، وهو اليوم الذي تذكر فيه الأمم المتحدة نفسها بأن تكون وسيطاً محايداً في تخفيف حدة النزاعات. ويتجاهل جرائم الحرب التي يرتكبها إرهابيو الإبادة الجماعية اليوم من دون كل الأيام، تثبت هذه الهيئة أيضاً عدم أهميتها على الإطلاق. يا له من عار. ولكن سخافة مشروع القرار هذا تذهب إلى ما هو أبعد من حماية إرهابيي الإبادة الجماعية. إن مشروع القرار هذا مفارقة مكتوبة. فمن ناحية، يدعو إلى وقف إطلاق النار. ومع ذلك، من ناحية أخرى، فإنه يدعو إلى إطلاق سراح جميع الرهائن. هل نسي الأعضاء مع من يتعاملون؟ هل نسوا أن حماس، المنظمة الإرهابية التي تحتجز الرهائن، لا تحترم القانون الدولي؟ ومشروع قرار عديم الفائدة لن يكفل إطلاق سراح الرهائن. والواقع أن وقف إطلاق النار لن يؤدي إلا إلى كفالة تمديد معاناتهم على أيدي الإرهابيين. وحماس لا تستجيب لقرارات الجمعية العامة. ولا ترد حماس إلا على التهديدات التي تهدد بقاءها. إن استمرار العملية الإسرائيلية في غزة هو السبيل الوحيد لإطلاق سراح أي رهائن. إن مشروع القرار المشين هذا لا يخدم سوى غرض واحد - وهو محاولة تكبير أيدي إسرائيل والسماح لحماس بمواصلة حكمها الإرهابي.

لقد تأسست هذه المؤسسة في أعقاب الهولوكوست. وأنشئت لمنع حدوث هذه الفظائع مرة أخرى. ولكن الأعضاء، بتأييد مشروع القرار هذا، يفعلون العكس تماماً. إنكم تصوتون مؤيدين لصالح منظمة جهادية للإبادة الجماعية.

وتؤمن إسرائيل، خلافاً لأعدائنا، بالحياة والسلام، وليس بالعنف الفظيع. إن أي ورقة من الورق، خاصة تلك التي تعتمدها غالبية متحيزة

لأكثر الفئات ضعفا. لقد أصبح صارخا عجزُ مجلس الأمن، الذي أنيطت به ولاية مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. وبسبب التسييس المتفاحم، لم يتمكن مجلس الأمن، على أقل تقدير، من الدعوة إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية للسماح بوصول الإمدادات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ويبرهن ذلك مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى إصلاح هذا الجهاز.

وتؤيد جنوب أفريقيا مشروع القرار A/ES-10/L.27 الذي ينظر فيه اليوم، المعنون "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت. وقبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أتناول المسألة المتعلقة بالأغلبية المطلوبة لاعتماد مشروع القرار.

في ضوء الفقرتين 18 و 2 من المادة 3 من ميثاق الأمم المتحدة، هل يوجد أي اعتراض على البت في مشروع القرار A/ES 10/L.27 بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت؟

لا أرى اعتراضا. لذلك، يجب الحصول على أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين لاعتماد مشروع القرار. ولذلك، يجب أيضا الحصول على أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين لاعتماد مشروع التعديلين على مشروع القرار.

وقبل أن نمضي للبت في مشروع القرار A/ES-10/L.27، تبت الجمعية العامة أولاً - وفقاً للمادة 90 من النظام الداخلي - في مشروع التعديلين A/ES-10/L.28 و A/ES-10/L.29، واحداً تلو الآخر.

نتناول أولاً مشروع التعديل A/ES-10/L.28.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

واستخدام بعض تلك الآليات لتحقيق مصالح ضيقة. وقد أدى ذلك إلى التشكيك في فعالية النظام.

وبوصفنا أعضاء في الجمعية العامة، فإن هذه الدورة الاستثنائية الطارئة تتيح لنا فرصة لنبين أن المنظمة التي أنشئت لبعث الأمل في السلام لا تصم آذانها عن معاناة أكثر الفئات ضعفا. وتتيح لنا الدورة الاستثنائية الطارئة فرصة لنبين قدرتنا على تحمل المسؤولية التي أناطها بنا ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وللدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار وعدم التفاوض عن الحرب باسم الدفاع عن النفس.

لقد أظهرت أحداث الأسابيع الستة الماضية في غزة أن إسرائيل تتصرف بما يتعارض مع التزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وبوصفنا دولة عضوا في الأمم المتحدة، ونظرا لتجربة جنوب أفريقيا المؤلمة في الماضي مع نظام الفصل العنصري، فإن هذا يدفعنا، بوصفنا دولا أعضاء، إلى اتخاذ إجراء، وفقا للقانون الدولي.

ومن المسائل التي لا يمكننا أيضا أن نتجاهلها عدم امتثال الدول الأعضاء في المنظمة للقرار المُعتمد في 27 تشرين الأول/أكتوبر (القرار دإط-10/21). وكانت جنوب أفريقيا من بين أكثر من ثلثي الدول الأعضاء التي دعت إلى وقف فوري لإطلاق النار في الجمعية العامة. وتم تجاهل ذلك. ولا يمكننا أن ننادي بأهمية القانون الدولي وأهمية ميثاق الأمم المتحدة في بعض الحالات، وليس في حالات أخرى، كما لو أن سيادة القانون لا تنطبق إلا على قلة مختارة. ولكي يكون القانون الدولي والالتزامات الأخلاقية موثوقين، ينبغي تطبيقهما بشكل موحد وألا يكونا انتقائيين. لقد وقعنا جميعا على الميثاق. فلنلتزم بالقرارات المتخذة وفقا للميثاق ونحترمها.

ويشير عدم اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات مُجدية إلى الحاجة الماسة جدا، أكثر من أي وقت مضى، إلى إصلاح نظام الحكم العالمي ليصبح عادلا ومنصفا وقادرا على الاستجابة لاحتياجات جميع الأشخاص في حالات التهديد بالأذى. وينبغي ألا يكون النظام المطلوب مجرد أداة لأقوى دول العالم، بل ينبغي أن يوفر الحماية

المؤيدين:

أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة،
اليمن، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

أنغولا، أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بوتان، بوتسوانا، البرازيل،
كوت ديفوار، الجمهورية الدومينيكية، غينيا، غينيا - بيساو،
جامايكا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، منغوليا،
موزامبيق، بنما، سورينام، تايلند، توغو، فانواتو

رُفض مشروع التعديل A/ES-10/L.28 بأغلبية 89 صوتا مقابل
61 صوتا، مع امتناع 20 عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننقل الآن إلى مشروع التعديل
A/ES-10/L.29.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدين:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بربادوس،
بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي،
كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك،
إكوادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا،
اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، أيرلندا،
إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كينيا، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين،
ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، جزر مارشال، ولايات
ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، ميانمار، ناورو،
نيبال، هولندا (مملكة _)، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج،
بالاو، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا،
البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا،
سان مارينو، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا،
جزر سليمان، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور
- ليشتي، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بربادوس،
بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كابو فيردي، كمبوديا،
كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية
التشيكية، الدانمرك، إكوادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا،
فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس،
هنغاريا، آيسلندا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان،
كينيا، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي،
مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة،
موناكو، الجبل الأسود، ميانمار، ناورو، نيبال، هولندا (مملكة)،
نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بابوا غينيا الجديدة،
باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا،
جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، صربيا،
سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب
السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور - ليشتي، تونغا،
توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي

المعارضون:

أفغانستان، الجزائر، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بنن،
دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، بوروندي،
تشاد، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوبا، جمهورية كوريا
الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، مصر، السلفادور،
إريتريا، غامبيا، غيانا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية،
العراق، الأردن، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليبيا، ماليزيا،
ملاي، موريتانيا، المغرب، ناميبيا، نيكاراغوا، نيجيريا،
عمان، باكستان، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت
فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال،
الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية
العربية السورية، طاجيكستان، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا،

المعارضون:

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، مصر، السلفادور، إريتريا، غامبيا، غيانا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الأردن، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المغرب، ناميبيا، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، اليمن، زمبابوي

أفغانستان، الجزائر، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، رومانيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

أفغانستان، الجزائر، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، مصر، السلفادور، إريتريا، غامبيا، غيانا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الأردن، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المغرب، ناميبيا، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، اليمن، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

أنغولا، أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، كمبوديا، كولومبيا، كوت ديفوار، الجمهورية الدومينيكية، إثيوبيا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، جامايكا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، بنما، سورينام، تايلند، توغو، فانواتو

رُفض مشروع التعديل بأغلبية 84 صوتا مقابل 62 صوتا، مع امتناع 25 عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن مشروع التعديلين A/ES-10/L.28 و A/ES-10/L.29 لم يعتمدا، سنشرع في البت في مشروع القرار A/ES-10/L.27.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/ES-10/L.27، المعنون "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

الحيز الإنساني في غزة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تتضمن بلجيكا إلى غالبية الدول الأعضاء في هذه المنظمة في تأييد الإقرار الفوري لوقف إطلاق النار لاعتبارات إنسانية الذي يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاء الأعمال القتالية.

وتتضمن بلجيكا أيضاً إلى العدد الأكبر من الذين يطالبون بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، فضلاً عن وصول المساعدات الإنسانية فوراً ودون عوائق.

وعلاوة على ذلك، يجب تيسير عمل وكالات الأمم المتحدة واستعادة الهياكل الأساسية الحيوية. وندعو إلى استمرار فتح معبر كرم أبو سالم لتيسير وتسريع إيصال الإمدادات الحيوية. ويجب وقف أي عرقلة متعمدة لإيصال المعونة إلى المدنيين.

ثانياً، ينبغي ألا تقسر تلك الاعتبارات الإنسانية على أنها دعوة إلى إنهاء القتال ضد حماس والجماعات الإرهابية الأخرى. إذ لن يأتي الحل من المتطرفين وغيرهم من أعداء السلام. وتزيد أعمالهم من خطر امتداد النزاع إلى الضفة الغربية والمنطقة، ويجب وقفها.

وفي ذلك الصدد، تدعو بلجيكا إلى المساءلة وتؤيد اعتماد تدابير قسرية ضد الإرهابيين، مثل تلك التي اتخذها الاتحاد الأوروبي يوم الجمعة، 8 كانون الأول/ديسمبر، ضد قادة حماس والمتطرفين العنيفين. لقد أيدت بلجيكا مشروع التعديل الأمريكي (A/ES-10/L.29) مع أخذ ذلك في الاعتبار، آملة أن يتيح لنا اعتمادها اتخاذ خطوة مهمة هنا في نيويورك.

ثالثاً، إن الأمر متروك لنا الآن للإسهام الجماعي في تهيئة بيئة مؤاتية للبحث عن حل تفاوضي للقضية الفلسطينية وإلى إنشاء أفق سياسي يؤدي إلى حل الدولتين. وستدعم بلجيكا الأطراف الفاعلة البناءة التي ستقربنا أعمالها من تحقيق هذا الهدف. وتحقيقاً لتلك الغاية، تؤيد بلجيكا تنظيم مؤتمر دولي للسلام في الوقت المناسب. وهذا هو أيضاً الغرض من جهود يوم السلام التي يشترك في دعمه الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

المعارضون:

النمسا، الجمهورية التشيكية، غواتيمالا، إسرائيل، ليبيا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الولايات المتحدة الأمريكية

المتمتعون عن التصويت:

الأرجنتين، بلغاريا، كابو فيردي، الكاميرون، غينيا الاستوائية، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، إيطاليا، ليتوانيا، ملاوي، جزر مارشال، هولندا (مملكة _)، بالاو، بنما، رومانيا، سلوفاكيا، جنوب السودان، توغو، تونغوا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي

اعتُمد القرار بأغلبية 153 صوتاً مقابل 10 أصوات، مع امتناع 23 عضواً عن التصويت (القرار دإط-22/10).

”بعد ذلك أبلغ وفد ليبيا الأمانة العام أنه كا ينوي التصويت مؤيداً.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، هل لي أن أذكر الأعضاء بأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. السيد كريدلكا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): لقد ذكر الأمين العام الثاني لهذه المنظمة، السيد داغ همرشولد، ذات مرة أن الأمم المتحدة لم تنشأ لتأخذنا إلى الجنة، بل لإنقاذنا من الجحيم. وللأسف، هذا ما يتوقعه منا السكان المدنيون في غزة اليوم.

وانطلاقاً من الروح التي غرسها الأمين العام عندما استشهد بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، صوتت بلجيكا اليوم مؤيدة القرار دإط-22/10.

وإذا سمحتم لي، سأركز على ثلاث نقاط.

أولاً، إن تصويتنا لصالح حماية المدنيين والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، هو دعوة قوية لمواجهة خطر انهيار

وأن عدم الاكتراث الفوري بها سيفاقم الكارثة الإنسانية الكبرى، التي يتحمل مسؤوليتها الاحتلال الإسرائيلي، والمجتمع الدولي.

لقد صدر عن مؤتمر القمة العربية الإسلامية المشترك غير العادية التي استضافها الرياض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، بحضور قادة دول وحكومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، قرارات تمثل إرادة الشعوب العربية والإسلامية، تسعى لحقن الدماء وإيصال المساعدات دون قيود، وإيقاف الانتهاكات، وتجاوز الأزمة، والمعاناة غير المبررة في فلسطين، والوقوف بجانب الشعب الفلسطيني لتحقيق مطالبه المشروعة لاستعادة أراضي المحتلة وإقامة دولته المستقلة، ومطالبة المجتمع الدولي ومؤسساته القيام بمسؤولياته تجاه تحقيق ذلك دون تعطيل.

إن الكارثة الإنسانية والأحداث المأساوية الجارية في فلسطين، تحتم علينا التحرك لوضع حد فوري لإيقاف العمليات العسكرية وتوفير الحماية المدنية، وإطلاق سراح الرهائن والأسرى امتثالاً للأعراف والقوانين الدولية والمبادئ الإنسانية المشتركة، وإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة يخرج المنطقة من دوامة العنف المتكررة.

في ظل تردد بعض أعضاء المجتمع الدولي عن دعم الدعوة لوقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية الكافية، فإننا نعرب عن استيائنا من ازدواجية المعايير والانتقائية تجاه الأزمة، ونعرب عن أسفنا العميق لتردد البعض تجاه دعم حق الشعب الفلسطيني في التمتع بحياة كريمة. وهنا، نجدد النداء بضرورة وقف إطلاق النار وحقن الدماء، وندين استهداف المدنيين، ومحاولات التهجير القسري وسياسة العقاب الجماعي بحق سكان غزة. ويؤكد بلدي على أولوياته دوماً للعمل نحو السلام والدعوة للالتزام بما تقتضيه المواثيق والقوانين الدولية. وإذ نعتبر أن الأزمة الحالية هي نتاج تقاعس المجتمع الدولي عن إنهاء الاحتلال وإنفاذ حل الدولتين، وأن السكوت عن الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية على مدار السبعين عاماً هي ما أوصلت المنطقة إلى الأزمة الحالية؛ فإننا ندعو المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته لوقف الفوري لهذه الحرب، حقناً للدماء، ونؤكد على ضرورة الوصول

ويجب أن نعمل بشكل جماعي - في الأجل القصير - من خلال صياغة وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وعلى المدى المتوسط، من خلال وضع حد لأعمال الإرهابيين والمتطرفين العنيفين، وعلى المدى الطويل من خلال العمل من أجل التوصل إلى حل دائم لهذا النزاع يكفل لإسرائيل إمكانية العيش في سلام وأمن، ويدعم في نهاية المطاف حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): صوت وفد بلدي لصالح القرار المقدم هذا اليوم، أملاً في إنهاء هذه الظروف والمعاناة المأساوية التي يواجهها الشعب الفلسطيني جراء حملة عسكرية دموية عديمة الإنسانية من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية.

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه لكم بالشكر على استجابكم لاستئناف الدورة الطارئة الاستثنائية العاشرة لجمعية العامة، التي تتعدد إثر فشل مجلس الأمن مجدداً في إصدار قرار لإيقاف إطلاق النار في غزة، حيث نجتمع هنا للمرة الثانية تحت هذه القبة، في ظل ظروف أصعب وأكثر ألماً، في الوقت الذي لا تزال فيه حملة القتل والتهجير الشرسة مستمرة، ولا تزال انتهاكات المواثيق والقرارات الشرعية الدولية والمبادئ الإنسانية متواصلة، في ظل عجز مجلس الأمن عن اتخاذ أية إجراءات رادعة أمام هذه الحملة وتلك الانتهاكات، وسط غياب تام لآليات المحاسبة الدولية؛ حيث يطال القصف يوميا كل مكان في غزة، من مستشفيات ومدارس وبنى تحتية، مجمعات سكنية، مخلفا وراءه الدمار، ومسقطاً آلاف الضحايا المدنيين، من أطفال ونساء وشيوخ. فقد وصل مجموع الضحايا المدنيين في غزة إلى أكثر من 000 18 شهيد، معظمهم من الأطفال والنساء، مما يفاقم الأزمة الإنسانية الكارثية في غزة يوماً بعد يوم، ويبرهن على فشل المجتمع الدولي في وقف هذه الكارثة.

ويؤكد بلدي أن هذه الأوضاع الإنسانية الخطيرة الناجمة عن التصعيد المستمر لا يمكن تبريرها مطلقاً، وأن حقن الدماء وحماية المدنيين ووقف العمليات العسكرية هي أولويات ملحة لا يمكن قبول أي تسوية أو تعطيل لها.

ندينها بأشد العبارات، جلبت للمدنيين معاناة تفوق التصور. ولا يوجد مبرر للإرهاب، ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وللأسف، فإن القرار (دإط-22/10) الذي اعتمد للتو لا يعترف بذلك، ولتلك الأسباب، اضطرت بلغاريا إلى الامتناع عن التصويت عليه.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكر جميع الدول الأعضاء المعنية - مصر على وجه الخصوص - على عملها بشأن هذه المسألة المهمة جدا وعلى إبقاء تركيزنا المشترك على الحالة الإنسانية في غزة. ونؤيد هدف القرار (القرار دإط-22/10) المتمثل في الحد من العنف والمعاناة الإنسانية وتمكين وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ونشعر بالحزن إزاء كل روح أزهقت في النزاع ونعرب عن تعازينا لجميع الضحايا وأسرههم - الفلسطينيين، والإسرائيليين وموظفي الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يمكننا أن نؤيد نوا لا يدين أعمال الإرهاب الشنيعة وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها حماس ضد إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي المروعة ضد النساء والفتيات الإسرائيليات. إننا ندين تلك الأعمال بأشد العبارات الممكنة، وكذلك جميع الدول الأعضاء. ولأكثر من شهرين، واصلت حماس مهاجمة إسرائيل بالصواريخ يوميا، واستخدمت المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية. ونكرر دعوتنا إلى حماس وغيرها للإفراج فورا عن جميع الرهائن المتبقين وإلقاء أسلحتهم. ونشيد بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وقطر ومصر لتأمين إطلاق سراح الرهائن.

كيف يمكننا أن نطالب بوقف إطلاق لأسباب إنسانية بينما تستمر هجمات حماس؟ ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها بما يتماشى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وفي الوقت نفسه، سنواصل الدعوة إلى هدنة إنسانية ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق حتى يتسنى وصول المساعدة إلى المحتاجين. ويجب حماية المدنيين خلال النزاع. ويفطر قلوبنا أن نشهد المعاناة الهائلة للسكان الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال. وتؤيد ألمانيا جهود الأمين العام للعمل على تخفيف حدة الكارثة الإنسانية في غزة وانتهيار النظام

إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، وفقا لمبادرة السلام العربية، وحل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

وفي الختام، نشكر كل من دعم مشروع القرار الذي تم اعتماده بأغلبية كبيرة جدا. وهذا يعكس موقفا دوليا يقضي بإلزام ذلك القرار وضرورة تطبيقه فورا.

السيدة كامبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): لقد صوتت الهند مؤيدة للقرار (دإط-22/10) الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها. إن للحالة التي ما فتئت الجمعية تتداول بشأنها أبعاد عديدة. فهناك الهجوم الإرهابي الذي وقع في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر والقلق بشأن الرهائن الذين أخذوا في ذلك الوقت. وهناك أزمة إنسانية هائلة وخسائر واسعة النطاق في أرواح المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. وهناك مسألة مراعاة القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف، وهناك مسعى لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية التي طال أمدها على أساس وجود دولتين.

والتحدي الذي يواجهنا في هذا الوقت العصيب جدا هو تحقيق التوازن الصحيح. ويؤكد الأمين العام خطورة وتعقيد ما يواجهه باحتجائه بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، نرحب بتمكن المجتمع الدولي من إيجاد أرضية مشتركة للتصدي للتحديات المتعددة التي تواجه المنطقة في الوقت الراهن.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تشعر بلغاريا بجزع بالغ إزاء الحالة الكارثية للمدنيين في غزة، وتكرر دعوتها إلى استمرار وصول المساعدة والمعونة الإنسانية بسرعة ودون عوائق وفي ظروف آمنة إلى المحتاجين إليها من خلال جميع التدابير الضرورية.

ونشدد على الأهمية القصوى لكفالة حماية جميع المدنيين في جميع الأوقات، تماشيا مع القانون الدولي الإنساني، ونأسف لجميع الخسائر في أرواح المدنيين. ففقدان روح واحدة هو في حد ذاته خسارة فادحة. ومع ذلك، يجب أن نعترف أيضا بأن الهجمات الإرهابية الشنيعة والعشوائية التي شنتها حماس في جميع أنحاء إسرائيل، والتي

دائم أمر أساسي لإنقاذ أرواح المدنيين الفلسطينيين والرهائن في غزة. إن الحالة الإنسانية الراهنة كارثية، ونحن بحاجة إلى وقت لإنقاذ أرواح المدنيين وكفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق للمدنيين في غزة. لقد أزهقت أرواح عدد كبير جدا من المدنيين، ويعاني من هم على قيد الحياة أيضا من الافتقار إلى المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية اللازمة. ووقف الأعمال القتالية ضروري أيضا لتيسير إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين المحتجزين في غزة.

ويجب أن تتوقف الحلقة المفرغة في الشرق الأوسط، وقد حان الوقت لمضاعفة جهودنا لتحقيق حل الدولتين. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام في المنطقة إلا من خلال مفاوضات موثوقة تقوم على أساس حل الدولتين، حيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعتترف بها بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من التكلم بصوت واحد تحقيقا لتلك الغاية. وجمهورية كوريا، بوصفها عضوا جديدا في مجلس الأمن، مصممة على المساعدة على تحقيق التطلع المشترك للعالم إلى السلام في الشرق الأوسط.

السيدة ميخائيل (قبرص) (تكلمت بالإنكليزية): لقد دعي إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة بسبب الحالة الإنسانية المفزعة في غزة. إننا نرفض وندين بشكل قاطع الهجمات الإرهابية التي تفوق التصور التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن أخذ الرهائن المؤسف. ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المحتجزين، فضلا عن كفالة وصول المساعدات الإنسانية إليهم فوراً. وتحقيقا لتلك الغاية، أيدنا مشروع التعديلات (A/ES-10/L.28) و (A/ES-10/L.29) لأن هذه الأزمات لم تولد في فراغ. ونأسف أسفا عميقا لعدم اعتماد مشروع التعديلات.

لقد سمحت الهدنة الإنسانية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر بإطلاق سراح بعض الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية وبدخول كميات أكبر من الإغاثة الطارئة إلى غزة.

الإنساني. وسنواصل بذل قصارى جهدنا للمساعدة في تخفيف معاناة السكان المدنيين في غزة، بما في ذلك دعم جهود الإغاثة الإنسانية. وسنظل ملتزمين بدعم الشعب الفلسطيني الآن وفي المستقبل.

ونأسف لأن القرار المعروض علينا لا يعترف بالمسؤولية الرئيسية لحماس عن بدء هذا النزاع الرهيب بهجومها المروع في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وإزاء هذه الخلفية امتنعت أمانيا عن التصويت اليوم.

إننا في الأمم المتحدة نتكلم لغة القانون الدولي والإنسانية والتعايش السلمي. وهذا ما يوحدنا. ويجب علينا جميعا أن نضاعف جهودنا للعمل من أجل عملية سلام مجدية، تمكن الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن في دولتين مستقلتين وداخل حدود آمنة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت جمهورية كوريا مؤيدة مشروع التعديل الذي اقترحه النمسا (A/ES-10/L.28)، حيث توضح الصياغة أن "حماس والجماعات الأخرى" تحتجز الرهائن. كما صوتنا مؤيدين مشروع التعديل الذي اقترحه الولايات المتحدة (A/ES-10/L.29)، لأن الصياغة تدين بوضوح الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وأخذ الرهائن.

وبفضل شهادات الرهائن الذين أفرج عنهم خلال فترة توقف القتال مؤخرا التي استمرت سبعة أيام، علمنا المزيد من التفاصيل عن الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس. وندين مرة أخرى، وبأشد العبارات، الهجمات الإرهابية الشنيعة التي تشنها حماس ضد إسرائيل وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن المتبقين. ونعتقد أن لإسرائيل الحق في حماية نفسها ومواطنيها وعليها ذلك الواجب. ولكن بغض النظر عن الجنسية أو نوع الجنس أو العمر أو العرق أو العقيدة، يجب حماية جميع المدنيين. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ تدابير لحماية المدنيين وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ولذلك، صوتنا مؤيدين للقرار (القرار دإط-22/10) الذي اقترحه مصر، معتبرين أن هدنة إنسانية مطولة يمكن الحفاظ عليها بشكل

وأستراليا جزء من تلك الدعوة، ونحن نؤيد القرار. ونعتبر هذه الهدن خطوات حاسمة على طريق وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. لكن وقف إطلاق النار هذا لا يمكن أن يكون أحادي الجانب. وأيدت أستراليا أيضا مشروع التعديلات اللذين اقترحتهما النمسا والولايات المتحدة (A/ES-10/L.29 و A/ES-10/L.28، على التوالي) لأننا نعتقد أنه كان ينبغي للقرار أن يذهب إلى أبعد من ذلك بإدانة حماس إدانة قاطعة بوصفها مرتكبة هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر على المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. لقد تسبب ذلك الهجوم الإرهابي بهذه الأزمات. يجب تسجيل هذه الحقيقة الحاسمة بوضوح في هذا المكان. وتدين أستراليا إدانة قاطعة أعمال الإرهاب المستمرة التي ترتكبها حماس، واستخدامها للدروع البشرية واستغلالها البنية التحتية المدنية لشن هجمات على إسرائيل. وتكرر أستراليا مطالبتها حماس بالإفراج عن جميع الرهائن المتبقين فوراً ودون قيد أو شرط. ويجب على إسرائيل، في دفاعها عن نفسها، أن تحترم القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات. ولا بد من هزيمة حماس وتفكيكها، ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون مراعاة حماية المدنيين الفلسطينيين ورفاههم.

وتؤيد أستراليا حق الفلسطينيين في تقرير المصير. ويجب ألا يكون هناك تشريد قسري للفلسطينيين من غزة، أو إعادة احتلال مادي لغزة، أو أي تقليص للأراضي أو أي استخدام للحصار أو فرض الحظر. ويجب ألا تستخدم غزة مرة أخرى كقاعدة للإرهاب. ونؤكد من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة خطيرة أمام السلام الدائم. كما نجدد التزامنا بالعمل مع أي شريك مخلص من أجل تحقيق ذلك السلام العادل والدائم في شكل حل قائم على وجود دولتين حيث يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا بأمان داخل حدود معترف بها دولياً.

السيدة تازيب - لي (ملكة هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على استئناف عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن دعمنا الثابت للأمين العام. إننا

ومع ذلك، لا يزال العديد من الرهائن محتجزين، وتتزايد الاحتياجات الإنسانية الهائلة في غزة كل ساعة. ولهذا السبب صوتنا مؤيدين للقرار (القرار دإط-22/10). يجب حماية المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين وفقاً للقانون الدولي الإنساني. ويجب احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، احتراماً كاملاً. كما نعمل مع الشركاء من أجل كفالة دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة عبر ممر بحري مخصص باتجاه واحد. ونظراً لخطورة الأزمة الإنسانية، نأمل أن نكمل الطرق الحالية، ولا سيما عبر رفح، للمساعدة في تخفيف المعاناة.

وفي نهاية المطاف، فإن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة. إننا على استعداد لدعم ذلك الهدف لأنه السبيل الوحيد لكفالة ظروف الأمن والاستقرار المستدامين، للإسرائيليين والفلسطينيين، وهو خطوة حاسمة نحو تعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط بأسره.

السيد لارسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): نقدر أستراليا تقديم المجموعة العربية للقرار (القرار دإط-22/10).

وتشعر أستراليا بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في غزة. إن المعاناة الإنسانية واسعة الانتشار وغير مقبولة. ويُدفع الآن المدنيون الذين فروا من شمال غزة إلى مناطق أبعد في الجنوب، ومع انتشار النزاع جنوباً، يقل عدد الأماكن الآمنة التي يمكن الذهاب إليها. لقد شهد العالم عدداً مهولاً من القتلى المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ويجب ألا يستمر ذلك. وتدعو أستراليا - مرة أخرى - إلى وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق وبشكل مستدام إلى غزة وإلى المرور الآمن للمدنيين. ونقر بخطورة استناد الأمين العام إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة. ورحبت أستراليا بالهدنة الإنسانية التي اتفق عليها الطرفان في تشرين الثاني/نوفمبر وتوسطت فيها الولايات المتحدة ومصر وقطر. والقرار الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لاعتبارات إنسانية يعني أن العالم يحث على استئناف هذه الهدن حتى يتسنى تدفق المساعدات الإنسانية العاجلة.

تشيرين الأول/أكتوبر، ونحن ندينها بأشد العبارات الممكنة. وقد شهدت دوامة العنف التي أعقبت ذلك سقوط عدد كبير جدا من الضحايا المدنيين. ومن الضروري أن يبذل الطرفان كل ما في وسعهما لكفالة ضمان حماية المدنيين، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. ويتعين أن نرى المزيد من الإجراءات العاجلة.

إن الطريقة التي تنفذ بها إسرائيل دفاعها عن النفس مهمة. ونحث إسرائيل باستمرار وصراحة على التحلي بضبط النفس، ونشدد باستمرار على أهمية التناسب والضرورة في عملياتها الحالية.

وفي ضوء ذلك، نتوقع من إسرائيل أن تفعل ما يلي.

أولا، يجب أن تفعل كل شيء لكفالة حماية المدنيين، وهذا التزام وضرورة.

ثانيا، يجب أن تكفل وصول المساعدة الإنسانية المباشرة وبدون عوائق إلى سكان غزة، وهو التزام بموجب القانون الدولي. والآن، وقد استؤنف القتال وازدادت الاحتياجات في غزة، فإن خفض تدفق المساعدات أمر غير مقبول. إن قرار فتح معبر كرم أبو سالم لتفتيش شاحنات المساعدات الإنسانية هو خطوة مطلوبة جدا في الاتجاه الصحيح، ولكن هناك حاجة إلى المزيد. يجب أن تمر المساعدات، بما في ذلك الوقود والإمدادات الطبية. ويلزم أيضا أن تصل تلك السلع إلى جميع المحتاجين في غزة.

ثالثا، نتوقع من إسرائيل أن تكفل تمكّن العاملين في المجال الإنساني من العمل في غزة بأمان وبدون قيود. وهذا أيضا التزام بموجب القانون الدولي الإنساني.

رابعا، نكرر أيضا أن عنف المستوطنين غير مقبول على الإطلاق. وبموجب قانون الاحتلال، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي ملزم بتوفير الحماية الفعالة للمدنيين الفلسطينيين من العنف. ويتعين على إسرائيل أن تتصرف بشكل حاسم وعاجل لوقف عنف المستوطنين وعمليات الضم غير القانونية في الضفة الغربية، مما يزيد من زعزعة استقرار الحالة في المنطقة. وفي ذلك السياق، ندعو بإلحاح إلى هدنة

نأخذ نداءه بشأن الحالة الإنسانية في غزة، بما في ذلك قراره الاحتكام إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، مأخذ الجد الشديد.

إن الحالة الراهنة في غزة مروعة. وقد أزهقت أرواح بريئة كثيرة جدا. وحجم المعاناة والدمار في غزة بسبب القصف الإسرائيلي يدمي القلب. وتتعرض المرافق الطبية لضغوط شديدة. وينبغي أن تتوقف المعاناة الجماعية لسكان غزة، ومن بينهم العديد من الأطفال. وتحزننا الخسائر في أرواح جميع المدنيين، بمن فيهم الصحفيون وموظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني والموظفون الطبيون. ونعرب عن تعاطفنا مع أحبائهم. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة وفورية لوقف الكارثة الإنسانية التي تتكشف فصولها في غزة. ف 80 في المائة من السكان مشردون داخليا. ولا توجد حماية فعالة للمدنيين، وليس لديهم مكان يذهبون إليه. لا يوجد مكان آمن في غزة الآن. إن النظام الإنساني على وشك الانهيار، مع خطر المجاعة وتفشي الأمراض المعدية.

ويتضمن القرار (القرار دإط-10/22) رسائل مهمة في ذلك الصدد، فضلا عن المطلب الأساسي بإطلاق سراح جميع الرهائن. ولذلك، عملنا بجد للتوصل إلى اتفاق بشأن النص الذي سيتمكن من تصويت مؤيد للقرار. ومع ذلك، فإن عدم الوضوح بشأن الطابع المؤقت لوقف إطلاق النار لاعتبارات إنسانية في النص يخلق ارتباكًا. وحاولنا تغيير النص وفقا لذلك، ولكن للأسف لم تقبل مقترحاتنا، لأن النص لم يكن مفتوحا لمزيد من المفاوضات. وعلاوة على ذلك، يفترق القرار إلى أي إشارة إلى الأعمال الشنيعة التي ترتكبها حماس. واستنادا إلى تلك الاعتبارات، امتنعت مملكة هولندا عن التصويت على القرار.

والحقيقة المرة هي أن هجمات حماس وغيرها في المنطقة مستمرة. ومن الأمثلة على ذلك الهجمات الحوثية المتكررة بالقذائف التي تستهدف إسرائيل والسفن في البحر الأحمر. ولذلك، فإن حاجة إسرائيل المستمرة إلى الدفاع عن نفسها ضد الهجمات المتواصلة لا تزال قائمة، مع احترام القانون الدولي الإنساني. ولا تزال مملكة هولندا تشعر بالصدمة إزاء الهجمات الإرهابية الشنيعة التي ارتكبتها حماس في 7

لتلك الجرائم الوحشية بطريقة حاسمة، ويجب حماية الفلسطينيين على الصعيد الدولي. وبالنظر إلى الفشل الكبير لمجلس الأمن في معالجة الحالة على أرض الواقع، فإننا نذكر بمسؤولية جميع الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بضرورة منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، ونكرر دعوتنا إلى اتخاذ تدابير إقليمية ووطنية يمكن بأي طريقة عملية أن تكبح جماح العنف وتعالج الحالة الراهنة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيمسار (إستونيا)

وفي الختام، صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار (القرار دإط-22/10)، بالنظر إلى الطابع الملح للحالة والحاجة الماسة إلى معالجة الظروف الإنسانية الأليمة في فلسطين، ويود أن يسجل رسميا في المحضر أن تأييدنا للقرار لا يخل بموقفنا الوطني الثابت والطويل الأمد بشأن المسائل المتعلقة بقضية فلسطين وعدم الاعتراف بالنظام الإسرائيلي. إن تصويت الجمعية العامة اليوم هو انتصار لدماء شهداء غزة البواسل على آلة الحرب الإسرائيلية، ويدل بوضوح على الإرادة الدولية.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): شاركت سلوفينيا في تقديم مشروع القرار (S/2023/970) المقدم في مجلس الأمن (انظر S/PV.9499) وحدونا نفس الحذو اليوم في الجمعية العامة. لقد صوتنا مؤيدين للقرار (القرار دإط-22/10)، وأيدنا مشروع التعديلين (A/ES-10/L.28 و A/ES-10/L.29)، اللذين كان من شأنهما، في رأينا، أن يسهما في التعبير بشكل أدق عن الحالة المعقدة على أرض الواقع.

لقد مر أكثر من شهرين من المعاناة الإنسانية والدمار المادي والصدمات الجماعية في جميع أنحاء إسرائيل والأراضي المحتلة. ويبدو أن الكلمات قد قيلت عبثا ونحن نواصل مشاهدة إحدى أحلك ساعات هذه المنظمة تتكشف أمام أعيننا. وأود أن أركز على ثلاثة عناصر أنت بنا إلى هنا اليوم: رسالة الأمين العام، ورسالة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وحق النقض في مجلس الأمن.

إنسانية فورية وجديدة وكبيرة ومتكررة. إن إنهاء معاناة الأبرياء واجب. ويتعين حل النزاع حلا سياسيا وفقا للقانون الدولي.

السيد إيرفاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن الحالة المعروضة علينا واضحة تماما. قررت دولة عضو، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، مسيئة استخدام سلطتها غير المتكافئة لحق النقض وفي تجاهل واضح لإرادة المجتمع الدولي الموحدة، أن تقف إلى جانب النظام الإجرامي الإسرائيلي وتمكنه ماديا من ارتكاب المذبحة المستمرة ضد المدنيين في غزة. تعارض الولايات المتحدة بشكل صارخ وقف إطلاق النار، مما يعني فرض الحرب والعنف وفي نهاية المطاف المزيد من الموت للأطفال والنساء في غزة.

وكما أبرز الأمين العام في إحاطته مؤخرا أمام مجلس الأمن (S/PV.9498)، لا يوجد مكان آمن في غزة، وهناك خطر وشيك من الانهيار التام لنظام الدعم الإنساني. وقد دعا الأمين العام مجلس الأمن على وجه الاستعجال، مستخدما سلطته بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، إلى التدخل ووقف هجمات النظام الإسرائيلي في غزة. وحظيت الدعوة بالدعم الكامل من المجتمع الدولي. تصور الميثاق في البداية حق النقض كأداة لصون وكفالة السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، كثيرا ما يساء استخدام هذه السلطة اليوم لعرقلة إحلال السلام والأمن ذاتهما. ويشكل هذا الاتجاه إنذارا واضحا يشير إلى الحاجة الحتمية إلى القضاء على هذه الممارسات التمييزية.

لقد شهدنا خلال الشهرين الماضيين عملا عدوانيا عنيفا قامت به القوات المسلحة الإسرائيلية في قطاع غزة، أسفر عن مقتل أكثر من 18 000 مدنيا فلسطينيا. وتتطوي الحالة على أرض الواقع على جميع عوامل خطر الإبادة الجماعية وتتوافق مع التعريفات الواردة في المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وتتحمل جميع الدول الأعضاء المسؤولية عن إعاقة وقوعها ومنع حدوثها. وما برح هذا النظام يتبع سياسة الأرض المحروقة من خلال التدمير المتعمد للبنية التحتية والمباني السكنية بطريقة تضمن عدم وجود مكان للعيش في غزة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى

لذلك. إننا نتقدم بتعازينا بوفاة العدد الكبير من الضحايا في صفوف موظفي الأونروا.

ثالثاً، نأسف أسفا عميقا لعجز مجلس الأمن عن معالجة هذه الحالة. وبينما نعترف بجهود العديد من البلدان المنخرطة في الدبلوماسية على أرض الواقع، ونشيد باتخاذ قرار مجلس الأمن 2712 (2023)، يجب أن نلاحظ أن الأمين العام قد ذكر بوضوح أن الظروف الحالية تجعل من المستحيل تقديم دعم إنساني مُجدٍ على أرض الواقع. ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يتدخل وأن يدعم الوصول السريع والمستدام والأمن وبدون عوائق للمعونة الإنسانية والمعدات والموظفين الإنسانيين إلى غزة وتوزيعها داخل غزة. ولا يمكن القيام بذلك إلا بوقف إطلاق نار لأسباب إنسانية يؤدي إلى وقف دائم حقيقي لإطلاق النار. وهذا يقودنا إلى ضرورة استئناف عملية سياسية حقيقية تؤدي إلى حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. لقد دعمت سلوفينيا وستواصل دعم المبادرات التي تعزز عملية السلام في الشرق الأوسط. ولذلك، نؤيد بقوة تنظيم مؤتمر للسلام في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، نود أن نشكر كلا من الأمين العام والمفوض العام للأونروا وأجزاء أخرى كثيرة من منظومة الأمم المتحدة على نقل رسائل واضحة إلى الأعضاء. حان الآن تطبيق "عدم تكرار ذلك أبداً؛ ولهذا السبب، تؤيد سلوفينيا بوضوح الدعوة إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

السيدة شفالجر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا باعتماد قرار اليوم (القرار دإط-10/22). وفيما يتعلق بمشروع التعديلات اللذين قدمتهما الولايات المتحدة (A/ES-10/L.29) والنمسا (A/ES-10/L.28)، نود أن نسجل خيبة أملنا لعدم اعتمادهما. وكان من شأن مشروع التعديلات أن يدخل عناصر رأت نيوزيلندا أنها كانت ستفيد القرار وتظل مهمة لموقف نيوزيلندا من هذا النزاع الرهيب. وقد اعترفت نيوزيلندا باستمرار بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد هجمات حماس الإرهابية. ونحن ندين هذه الهجمات إدانة قاطعة ونكرر التأكيد على وجوب الإفراج فورا وبدون شروط عن جميع الرهائن المتبقين

أولاً، أود أن أعرب عن دعمنا الثابت للأمين العام والأمم المتحدة في جهودهما لمنع المزيد من التدهور في الحالة المتردية بالفعل على أرض الواقع. إن حجم القتل والمعاناة والدمار المبلغ عنه دليل واضح على أنه في هذه المرحلة ليس هناك سوى خطوة واحدة كافية، وهي إعلان وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. ولكن واضحين: لا يمكن أن يكون هناك مبرر للهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل، ونحن ندينه بشدة، بما في ذلك العنف الجنسي المبلغ عنه. ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. إن ما نشهده في غزة هو انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وما زلنا نشعر بالفرح إزاء التقارير التي تفيد بوقوع هجمات على المدنيين وعلى المدارس والمستشفيات ومرافق الأمم المتحدة وغيرها من الأهداف المدنية، وكذلك إزاء وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين. لا يستطيع الناس الحصول على أبسط المؤن اللازمة للبقاء على قيد الحياة. هناك خطر متزايد من انهيار النظام العام. وقد نزح ما يقرب من مليوني شخص؛ وينبغي منع أي تشريد جماعي آخر. ولا تزال سلوفينيا تشعر بالقلق إزاء تصاعد عنف المستوطنين في الضفة الغربية والتوسعات الإضافية المعلنة للمستوطنات غير القانونية. إن الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، وتقوض إمكانية تطبيق حل الدولتين، وتدمر آفاق السلام العادل والدائم والشامل. ويساورنا قلق عميق إزاء الآثار غير المباشرة وزيادة إمكانية زعزعة استقرار المنطقة الأوسع نطاقاً، وندعو إلى ضبط النفس.

ثانياً، نود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء حالة الأونروا، وقدرتها المحدودة جداً على تنفيذ ولايتها، والظروف التي يعمل فيها المجتمع الإنساني على أرض الواقع. وقد شرد العديد من العاملين في المجال الإنساني وهم أنفسهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. لقد خذلت البشرية الأشخاص الذين يخدمون البشرية. وتمثل الأونروا بصيص أمل لآلاف من سكان غزة ولآلاف آخرين في الضفة الغربية والبلدان المجاورة. وسيعني انهيارها المحتمل أن المساعدات الإنسانية في غزة لن تكون ممكنة على النطاق المطلوب. وتتشي سلوفينيا على عمل الوكالات الإنسانية وموظفيها في غزة، الذين يواصلون تقديم المساعدة والحماية للشعب، بتضحيات كبيرة في كثير من الأحيان، ويدفعون أرواحهم ثمناً

التصويت مؤيدة قرار (القرار دإط-21/10) يدعو إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة لتيسير إيصال المعونة.

وقرار الجمعية العامة اليوم له نفس الهدف - وقف القتال وحماية المدنيين. ولذلك، أيدت نيوزيلندا مرة أخرى هذه الدعوة وصوتت مؤيدة القرار دإط-22/10 وفي الوقت نفسه، وبينما نضغط من أجل وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، نحث جميع الأطراف المشاركة في النزاع، وكذلك البلدان ذات النفوذ في المنطقة، على اتخاذ خطوات عاجلة نحو تحقيق وقف مستدام لإطلاق النار. ولن يتحقق حل دائم للنزاع إلا بالوسائل السلمية. إن إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية. لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع، تماما كما لا يوجد دور لحماس في الحكم المستقبلي لغزة.

لدي نقطتان أخيرتان. تدين نيوزيلندا بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية، وهو أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي، والعنف الذي يرتكبه المستوطنون. وندعو إسرائيل إلى معالجاتها على وجه الاستعجال. وتحت نيوزيلندا أيضا الحكومات في المنطقة على بذل كل ما في وسعها لكفالة عدم امتداد هذا النزاع إلى عموم المنطقة.

السيد كولانك (تشيكيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالقول بشكل لا لبس فيه إن تشيكيا تحزن على كل حياة مدنية تزهق في النزاع الدائر. وسنستمر في القيام بذلك.

إن الحالة الإنسانية في غزة تثير قلقنا العميق، ونقدر الجهود الجماعية لحماية المدنيين وتخفيف معاناتهم. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بمعظم جوانب القرار دإط-22/10 بوصفه محاولة حقيقية لمعالجة الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. ولكن في سياق هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، فإن المهمة الرئيسية للجمعية العامة هي صون السلم والأمن الدوليين. وهذا غير ممكن بدون معالجة المسائل المتعلقة بالإطار القانوني لسير الحرب فحسب، بل أيضا الظروف التي قد تلجأ الدول في ظلها إلى استخدام القوة.

ومما يؤسف له أن هذا القرار لا يدين الفظائع التي تفوق الوصف التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن أحداث ذلك اليوم

الذين تحتجزهم حماس. ويجب على إسرائيل، في دفاعها عن نفسها، أن تحترم القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات.

وتشعر نيوزيلندا بقلق بالغ إزاء أثر هذا النزاع على المدنيين. إن الخسائر في الأرواح ومستوى المعاناة في غزة مدمران تماما. أكثر من مليون شخص ليس لديهم مكان يذهبون إليه. هناك تقش للأمراض وتحديات هائلة تتعلق بالتغذية والصرف الصحي والاحتفاظ. ببساطة لا يوجد ما يكفي من الماء أو الغذاء أو الوقود أو المأوى. ويجب أن تصل المساعدات الإنسانية الحيوية إلى من يحتاجون إليها. ويجب رعاية المرضى والجرحى دون التعرض لخطر الهجوم. ويجب ألا تستخدم أساسيات البقاء أو تحجب كأسلحة حرب. ونشكر الأمين العام وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني على قيادتهم، ولا سيما أولئك الذين يعملون في الميدان في ظل ظروف بالغة الصعوبة وفي ظل قيود كبيرة. ونشعر بالأسى لأن إيصال المعونة الإنسانية بشكل فعال في غزة يكاد يكون مستحيلا الآن. إن كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل مجد أمر بالغ الأهمية؛ وهو مطلب أساسي من متطلبات القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. وندعو إسرائيل إلى تيسير الوصول الضروري فورا للتخفيف من محنة المدنيين في غزة.

وفي الأسبوع الماضي، أطلق الأمين العام أعلى إنذار ممكن بشأن هذه الأزمة. ويجب أن نستجيب لندائه. ولهذا السبب - الحاجة الملحة إلى توفير المساعدة الحيوية المنقذة للحياة - شاركت نيوزيلندا في تقديم مشروع قرار الإمارات العربية المتحدة (S/2023/970)، الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ونشعر بخيبة أمل عميقة لأن استخدام حق النقض منع مجلس الأمن مرة أخرى من الاتفاق على نتيجة بشأن الاستجابة لأزمة ملحة.

ومرة أخرى، تعين على الجمعية العامة أن تتخذ إجراء عندما أخفق مجلس الأمن في القيام بذلك. وفي الجمعية العامة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، انضمت نيوزيلندا إلى 120 دولة عضوا في

الفلسطينيين في غزة، بالنظر إلى آفاق إعادة الإعمار، وتجنب التشريد القسري من غزة.

ونذكر الجمعية بموقف اليونان المبدئي بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، مع الامتثال في الوقت نفسه للقانون الدولي الإنساني. وينبغي ألا تغيب عن بالنا مسؤولية حماس وهجومها الإرهابي في 7 تشرين الأول/أكتوبر واحتجازها للرهائن الإسرائيليين. ونأسف لأن النص لا يدين الإرهاب ولا يذكر أن حماس أخذت أو احتجزت رهائن. ولهذا السبب شاركنا في تقديم مشروع التعديلات (A/ES-10/L.28) و A/ES-10/L.29، على التوالي) اللذين اقترحتهما النمسا والولايات المتحدة. وكنا نفضل قرارا يعكس تلك العناصر بشكل مثالي. ومع ذلك، وبالنظر إلى الظروف الإنسانية الحرجة الراهنة، قررنا التصويت وصوتنا مؤيدين القرار القرار دإط-22/10.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): شأننا شأن الجميع في الجمعية، نحزن على الحياة البريئة لكل إسرائيلي وفلسطيني فقد في هذا النزاع، ونتقدم بخالص تعازينا لجميع الأسر والمجتمعات المتضررة من العنف الرهيب.

ولا تزال كندا تدين إدانة قاطعة الهجمات الإرهابية الوحشية التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وقتل المدنيين وتشويههم واختطافهم. ونواصل أيضا الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين ونطالب بمعاملتهم معاملة إنسانية، وفقا للقانون الدولي. ونكرر الدعوة إلى تيسير مغادرة جميع الرعايا الأجانب في غزة، بمن فيهم الكنديون، الذين يحاولون مغادرة القطاع.

ونعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. ويجب على إسرائيل، في دفاعها عن نفسها، أن تحترم القانون الدولي الإنساني. ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونشعر بالقلق إزاء تقلص الحيز الآمن المتاح للمدنيين في غزة. إن ثمن هزيمة حماس لا يمكن أن يكون المعاناة المستمرة للمدنيين الفلسطينيين.

لا تترك مجالا للأعداء أو التبريرات. وأسفر الهجوم الإرهابي المروع الذي شنته حماس عن خسائر مأساوية لأرواح كثيرة جدا، من جنسيات مختلفة. وعلاوة على ذلك، فقد روعتنا جميعا الصور الفظيعة لضحايا العنف الجنسي الذي يرتكبه إرهابيو حماس. ونرى أيضا أن الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار تتجاهل التهديد الخطير الذي تشكله حماس ليس لإسرائيل فحسب، بل للشعب الفلسطيني أيضا.

والواقع القاسي على الأرض هو أن الوقف الفوري لإطلاق النار لن يؤدي إلا إلى سيطرة حماس، مما يزيد بشكل كبير من احتمال وقوع هجوم إرهابي مدمر آخر ومعاناة إنسانية. ولنتذكر أيضا أن عدد القتلى المدنيين مستمر في الارتفاع بسبب ممارسة حماس البغيضة المتمثلة في استخدام البنية التحتية المدنية والمدنيين كدروع بشرية. ومن هذا المنطلق، نعتقد أن يتعين أن تتمكن إسرائيل من ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها، وعليها أن تفعل ذلك بطريقة تتماشى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

واستنادا إلى الأسباب التي أوجزتها من فوري، قررنا بقلوب يعتصرها الألم أن نصوت ضد هذا القرار. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها النمسا والولايات المتحدة لتحقيق مزيد من التوازن في النص، ولهذا السبب أيدنا مشروع تعديليهما (A/ES-10/L.28) و A/ES-10/L.29، على التوالي).

أخيرا وليس آخرا، اسمحو لي أن أؤكد مجددا التزام بلدي الثابت بالعمل بهمة نحو تحقيق حل الدولتين. وهذا أمر أساسي لتحقيق إقامة دولة للشعب الفلسطيني وكفالة الأمن لإسرائيل والسلام للناس على كلا الجانبين.

السيد سيكريس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): تعرب اليونان عن قلقها العميق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في غزة، حيث نشهد للأسف التدهور السريع للظروف على أرض الواقع. وينبغي أن تكون الأولوية الآن لمعالجة حالة الطوارئ الإنسانية حتى يتسنى إيصال المعونة الكافية إلى السكان المدنيين، من خلال الممرات الآمنة وعن طريق الهدن الإنسانية. ويجب تلبية الاحتياجات الإنسانية من أجل إعالة

السيد فالتيسون (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): في ضوء الكارثة الإنسانية التي تتكشف فصولها في غزة، اختارت آيسلندا أن تشارك في تقديم القرار الذي عرضته مصر (القرار دإط-22/10) وأن تصوت مؤيدة له.

وفي أعقاب هدنة إنسانية تشدد الحاجة إليها، أدى استئناف الأعمال العدائية إلى تصعيد شامل للنزاع. ومرة أخرى، يتحمل المدنيون الأبرياء، المحاصرون في ظروف لا تطاق، وطأة النزاع. إن عدد القتلى المدنيين غير مقبول.

ومع ذلك، نأسف لعدم اعتماد مشروع التعديلات اللذين اقترحتهما النمسا والولايات المتحدة على التوالي (A/ES-10/L.29 و A/ES-10/L.28)، واللذين كانا سيعترفان بالهجوم الإرهابي الوحشي والعشوائي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر ودورها الرئيسي في أخذ الرهائن. لا شيء يبرر الإرهاب. إن الاعتراف بدور حماس في النزاع الدائر لا يتناقض مع دعوتنا القوية والعاجلة إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار لأسباب إنسانية، والامتثال الكامل للقانون الدولي من جانب جميع الأطراف، وحماية المدنيين، والإفراج الفوري عن الرهائن، وتوفير المعونة الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل كاف.

وتؤيد آيسلندا نداء الأمين العام من أجل اتخاذ إجراء حاسم من جانب مجلس الأمن، استنادا إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، وكانت من بين الدول الأعضاء الـ 102 التي شاركت في تقديم مشروع القرار الذي لم يعتمد يوم الجمعة (S/2023/970). إن المأزق المستمر في مجلس الأمن مؤسف جدا. وندعو أعضاء المجلس إلى مضاعفة جهودهم لتجنب المزيد من التصعيد وانهيار النظام الإنساني في غزة.

ونستكر المعاناة الهائلة وعدد الوفيات غير المقبول في صفوف المدنيين. ونشعر بالقلق إزاء أثر عمليات الإخراج الجماعي للمدنيين في غزة. ويتعين أن تتوقف تلك العمليات. لا يوجد مكان آمن في غزة.

ولئن كانت الزيادة في تدفق المعونة الإنسانية عبر نقطة تفتيش ثانية أعلنتها إسرائيل تمثل خطوة إيجابية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويجب الآن إيصال المعونة المنقذة للحياة إلى ملايين المدنيين المحتاجين، ويجب كفالة الحصول على الغذاء والماء

ولا تزال كندا تشعر بقلق عميق إزاء الأزمة الإنسانية وآثارها الشديدة على المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال. وقد أثرت الأزمة الإنسانية المستمرة بشكل كبير على قرار كندا التصويت مؤيدة القرار دإط-22/10.

(تكلم بالفرنسية)

وأسفر وقف الأعمال القتالية مؤخرا عن إطلاق سراح أكثر من 100 رهينة وتحسين إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين المتضررين. وتأسف كندا لعدم التمكن من تمديد الهدنة، وتواصل الدعوة إلى إيصال الوقود والمياه والمعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى الفلسطينيين في غزة. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد كندا وقف إطلاق النار لأسباب الإنسانية المشار إليه في القرار بوصفه تدبيرا ضروريا لحماية المدنيين، وللسماع بدخول المزيد من المعونة الإنسانية إلى قطاع غزة، ولتمكين الرعايا الأجانب، بمن فيهم الكنديون، من مغادرة غزة.

(تكلم بالإنكليزية)

ويجب على حماس أن تفرج عن جميع الرهائن، والكف عن استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية، والتوقف عن احتلال المواقع المدنية عمدا لأغراض إرهابية، وإلقاء أسلحتها. وما زلنا نؤيد صدور بيان واضح من الجمعية العامة يظهر للعيان دور حماس في النزاع، وأخذها للرهائن واستخدامها للدروع البشرية. في يوم من الأيام، سنحصل على مثل هذا البيان. ولهذا السبب، أيدنا مشروع التعديلات اللذين اقترحتهما النمسا والولايات المتحدة على التوالي على القرار (A/ES-10/L.28 و A/ES-10/L.29)، ولهذا السبب نشارك أستراليا ونيوزيلندا في القول إنه لا يمكن أن يكون لحماس دور في المستقبل في حكم غزة.

ولا تزال كندا ملتزمة بهدف تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): صوتت سويسرا مؤيدة القرار الذي اعتمده الجمعية اليوم (القرار دإط-22/10).

ويستجيب القرار لأشد الاحتياجات، أي حماية المدنيين وإمكانية إيصال المعونة الإنسانية بسرعة وبصورة آمنة ودون عوائق إلى السكان المحتاجين في غزة، حيث "لم يعد أحد آمناً" وحيث يواجه النظام الإنساني خطر الانهيار التام، كما قال الأمين العام.

وأيدت سويسرا هذا القرار وتدعو إلى تنفيذه، مدركة أن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية يُفهم على أنه هدنة إنسانية محددة زمنياً، دون المساس بحق إسرائيل في كفالة دفاعها وأمنها. وتواصل سويسرا دعوة الأطراف إلى أن يحترموا، في جميع الظروف، التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين، بغض النظر لقرارات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

وتشكل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية عبر جميع نقاط العبور الممكنة، فضلاً عن احترام مبادئ التناسب والتمييز والحيطة في سير الأعمال القتالية، جزءاً من تلك الالتزامات. كما أنها ضرورية لمنع التصعيد الإقليمي للنزاع، لا سيما في الضفة الغربية ولبنان.

وصوتت سويسرا أيضاً مؤيدة مشروع التعديل اللذين اقترحتهما النمسا والولايات المتحدة على التوالي (A/ES-10/L.28) و (A/ES-10/L.29) وتأسف لعدم اعتمادهما.

وكان من شأن مشروع التعديل النمساوي أن يساعد على توضيح ضرورة أن تكون إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية فورية، وهو ما يتوافق مع الطلبات المتكررة من الأمين العام وغيره من كبار ممثلي المنظمات الإنسانية المحايدة في ضوء حالة الطوارئ الإنسانية في غزة. وكان من شأن اعتماد ذلك التعديل أن يمكن أيضاً من تحديد الأطراف المسؤولة عن أخذ الرهائن بوضوح، بما في ذلك حماس وغيرها من الجماعات.

وأخيراً، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أيدنا إدانة صريحة لأعمال الإرهاب التي ترتكبها حماس، وكنا نفضل لو أدرج ذلك في القرار، على النحو المقترح في مشروع التعديل الأمريكي.

والكهرباء والوقود. إن الغالبية العظمى من السكان مشردون بالفعل، ويحتمون في مرافق مكتظة - بما في ذلك المدارس التي لم تعد توفر التعليم - أو ينامون ببساطة في الشوارع. وخدمات الرعاية الصحية في حالة يرثى لها، ومما يثير قلقاً متزايداً ارتفاع خطر الإصابة بالأمراض الوبائية والمنقولة عن طريق المياه، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تفاقم الأزمة.

واستجابت آيسلندا لنداءات الأمم المتحدة الطارئة بزيادة التبرعات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، شريكنا الإنساني منذ أمد بعيد. إن خدمات الأونروا، التي تشكل شريان حياة لأكثر من 2,2 مليون شخص في غزة، هي الآن على وشك الانهيار، وفقاً للمفوض العام لازاريني. وإذا فشلت الأونروا، فإن النظام الإنساني بأكمله في غزة سيتبعه. ويجب ألا ندخر جهداً في منع حدوث ذلك. إننا نأسف لمقتل أكثر من 130 موظفاً من موظفي الأونروا في النزاع.

وقد دانت آيسلندا بأشد العبارات الممكنة الهجمات الإرهابية الوحشية والعشوائية التي شنتها حماس قبل شهرين. وقد طالبنا مراراً وتكراراً بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، كما يفعل بحق القرار الذي اعتمدها للتو.

ويجب على جميع أطراف النزاع التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب التحقيق بعناية في انتهاكات هذه الالتزامات، بما في ذلك العنف الجنسي.

وقد دق الأمين العام ناقوس الخطر عن حق بشأن زيادة تصعيد النزاع. وعواقبها محسوسة في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. في جميع أنحاء العالم، يطالب الناس بإنهاء الأعمال العدائية، تماماً كما فعل البرلمان الآيسلندي في قرار اعتمده بالإجماع في 9 تشرين الثاني/نوفمبر. وحتى في خضم الأزمات، عندما يبدو السلام غير واقعي وبعيد المنال، يجب أن نركز على حل طويل الأجل ومستدام للنزاع، أي حل الدولتين، على أساس القانون الدولي، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. ويجب أن تتوقف دورة العنف.

المتحدة ورسالة مفوض الأونروا المؤرخة 7 كانون الأول/ديسمبر. ويعرب القرار عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في قطاع غزة؛ ويشدد على ضرورة حماية المدنيين، الإسرائيليين والفلسطينيين؛ ويدعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس؛ ويطلب بوقف فوري لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن الرهائن الذين تحتجزهم جميع الأطراف، ويكرر مطالبة جميع الأطراف بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني. ولا يسعى القرار (دإط-22/10) إلى إدانة أي طرف في النزاع أو إلى إلقاء اللوم على أي طرف.

ويسعى مشروع التعديل الذي قدمته النمسا A/ES-10/L.28، ومشروع التعديل الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية A/ES-10/L.29 إلى إلقاء اللوم على طرف واحد فقط. وكان من شأن اعتماد أي منهما أن يحول تركيز القرار ويجعله غير متوازن بشكل واضح. ولذلك صوتت سري لانكا معارضة كلا التعديلين.

السيد فيريرا سيلفا أرناندا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بالقرار (القرار دإط-22/10) الذي اعتمده الجمعية العامة اليوم. ولئن كنا نشعر بخيبة أمل عميقة لأن استخدام حق النقض قد أعاق مجلس الأمن، يجب أن نبقى الحالة ذات الطابع المُلح قيد نظرنا، وأن نواصل الضغط من أجل وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

واليوم، اتخذت الجمعية العامة موقفا واضحا في المطالبة بالاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وحماية السكان المدنيين، وفي المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن وكفالة إيصال المعونة الإنسانية المستدامة دون عوائق. ويحدونا أمل صادق في أن تلقى تلك الدعوات، التي تردد صدَى النداءات التي وجهها الأمين العام وغيره من ممثلي منظومة الأمم المتحدة في الوقت المناسب، آذانا صاغية.

إن الحالة على أرض الواقع في قطاع غزة لا تطاق، مع تزايد عدد الضحايا، وكثير منهم - كثير جدا منهم - من النساء والأطفال، وأعداد هائلة من النازحين. ولا بد من وقف القتال. ولا يزال من الأهمية بمكان أيضا منع امتداد رقعة النزاع إلى الضفة الغربية وخارجها، صدفه أو بعمل متعمد. ونشجع على مواصلة الجهود الإقليمية والدولية، في المجالين المتعدد الأطراف والثنائي، لمنع اتساع رقعة النزاع.

وعلى المدى القريب، يجب أن يؤدي التوصل إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية وتقديم المعونة إلى إنقاذ الأرواح على وجه الاستعجال وتمكين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من الاضطلاع بعملها بأمان. ولكن تلك التدابير لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها. وستواصل سويسرا العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع، وفقا للقانون الدولي.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): بينما ندين الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، تشدد الفلبين على التقيد بالقانون الدولي الإنساني، وخاصة مبدأي التناسب والتمييز، في الرد على التهديدات الأمنية. ويتحتم أن يؤخذ في الاعتبار في أي عمل عسكري الأثر على المدنيين، وأن تُبذل الجهود للتقليل إلى أدنى حد من الأضرار الجانبية إن لم يكن من الممكن إزالتها تماما.

ونشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في غزة. وتؤمن الفلبين إيماننا راسخا بأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية أمر حاسم لوقف المعاناة والخسائر في الأرواح. ووقف إطلاق النار هذا خطوة ضرورية لتيسير إيصال المعونة الإنسانية العاجلة إلى جميع المدنيين، بغض النظر عن انتماءاتهم. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. إن التمسك بتلك القوانين أمر أساسي لكفالة سلامة وكرامة جميع الأفراد المتضررين من هذا النزاع.

وأخيرا، تسعى الفلبين إلى الإسهام في التوصل إلى حل يحترم حقوق واحتياجات المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. وندعو إلى حل سلمي يتوافق مع للقانون الدولي ويؤدي إلى سلام وأمن دائمين في المنطقة.

السيد غوناراتنا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): ندين سري لانكا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وبالمثل، نداء الهجمات التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، فإن قوة القرار (دإط-22/10)، الذي اعتمد للتو وشاركت سري لانكا في تقديمه، والمعنون "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية" تتبع من تركيزه على دعوة الأمين العام إلى الاستناد إلى المادة 99 من ميثاق الأمم

القانون الدولي الإنساني وأن تحترمها. إن حياة جميع المدنيين تكتسي نفس القدر من الأهمية.

ومن هذا المنطلق، نذكر بالقرار الذي اتخذته مجلس الأمن الذي يدعو إلى هدنة وممرات إنسانية عاجلة وممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة، ويذكر بضرورة التزام جميع الأطراف بالعمل وفقا للقانون الدولي الإنساني (قرار مجلس الأمن 2720(2023))، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال. ونرحب بأن الجمعية العامة تدعو الآن، بعد شهرين من هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، إلى إطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم حماس. وندعو مرة أخرى حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية داخل غزة إلى إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين فوراً ودون شروط مسبقة، ووقف الأعمال القتالية وتجنب جميع المدنيين المزيد من المعاناة. ونذكر بأن هناك مواطنين هنغاريين يحتجزهم الإرهابيون أيضاً رهائن. ومن الأهمية بمكان أن تتاح للجنة الدولية للصليب الأحمر إمكانية الوصول إلى الرهائن وأن تصل المساعدة الإنسانية والدعم الطبي إلى المحتجزين أيضاً. إن أخذ الرهائن انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني.

إن إيصال المعونة الإنسانية فوراً وبشكل آمن ومستدام ودون عوائق مطلوب عن طريق جميع التدابير الضرورية، بما في ذلك الممرات الإنسانية والهدن لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وينبغي أن تتمكن الفئات الأكثر ضعفاً من الحصول على الغذاء والماء والرعاية الطبية والمأوى مع كفالة عدم إساءة استخدام هذه المساعدات من جانب المنظمات الإرهابية. وتؤثر الأعمال القتالية تأثيراً شديداً على المستشفيات وتلحق خسائر فادحة بالموظفين الطبيين والعاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة. ويجب أيضاً كفالة سلامتهم وأمنهم. ويجب أن نستفيد من جهودنا الجماعية وقدراتنا ومشاركتنا لتجنب اتساع رقعة النزاع إلى المنطقة، الأمر الذي ستكون له عواقب إنسانية أكثر تدميراً. تلك هي الأسباب التي جعلتنا نؤيد مشروعَي التعديلين A/ES-10/L.28 و A/ES-10/L.29 اللذين قدمتهما النمسا والولايات المتحدة، وهي بالضبط نفس الأسباب التي حالت دون تمكننا من تأييد القرار (دإط-22/10).

يتعين علينا العودة إلى المسار الدبلوماسي، وكسر حلقة العنف والتطرف هذه. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نعالج الدوافع الهيكلية لهذا النزاع. وسيتطلب ذلك مشاركة متجددة من جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة وبذل جهد حازم لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة ورسم طريق واضح ومتين لدولة فلسطينية تحقق حل الدولتين.

ومرة أخرى، نكرر البرتغال إدانتها القاطعة للهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويجب إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولهذا السبب، أيدنا مشروعَي التعديلين (A/ES-10/L.28 و A/ES-10/L.29) المقدمين اليوم، لأنهما يهدفان إلى تحقيق ذلك الغرض دون المساس بالرسالة التي حظيت بتأييد قوي فيما يتعلق بالحالة في غزة. تحتاج غزة إلى استجابة موسعة وسريعة وبدون عوائق. وتحتاج غزة لأن يمثل جميع الأطراف للالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ إن غزة بحاجة إلى وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية، كما يوضح هذا القرار.

السيدة هورفاث (هنغارية) (تكلت بالإنكليزية): نجتمع هنا اليوم لمناقشة الحالة الإنسانية الأليمة في غزة، التي أشعلتها أعمال الإرهاب المروعة والوحشية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وتدين هنغاريا تلك الهجمات الوحشية والفظيعة بأشد العبارات الممكنة، وكنا نأمل أن تحذو الجمعية العامة حذوها بذلك، بعد شهرين من الصمت بشأن هذه المسألة.

ونرى أنه من غير المقبول أن قرار اليوم (القرار دإط-22/10) فشل مرة أخرى في إدانة الهجمات الوحشية التي أدت إلى أحداث اليوم، بما في ذلك الهجمات العشوائية المستمرة بالصواريخ ضد المدنيين الإسرائيليين. وتدين أيضاً استخدام حماس للمدنيين الفلسطينيين والهياكل الأساسية المدنية والمستشفيات كدروع بشرية. وتشكل تلك الأعمال انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني. وفي مواجهة هذه الهجمات الإرهابية العنيفة، تشدد هنغاريا بقوة على حق إسرائيل الأصيل في الدفاع عن نفسها، وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويجب على جميع الأطراف أن تقي بالتزاماتها بموجب

استخدام حق النقض يوم الجمعة الماضي في مجلس الأمن (انظر S/PV.9498). كما نؤيد تأييدا تاما الدعوات إلى الاحترام الكامل من جانب أطراف النزاع للقانون الإنساني الدولي، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، ونؤيد الأحكام المتعلقة بالمساعدة الإنسانية.

وبينما يتناول القرار الأولويات العاجلة لحماية المدنيين، فإنه لا يعكس موقفنا بشكل شامل. ولذلك، أيدنا مشروع التعديل الذي قدمته الولايات المتحدة (A/ES-10/L.29)، لأننا نتفق على أن إدانة هجمات حماس الإرهابية من جانب هيئة سياسية تابعة للأمم المتحدة كان مهما وضروريا. ومن الناحية المثالية، كانت تلك الإدانة ستحدث في المجلس نفسه في 8 تشرين الأول/أكتوبر، وفقا للممارسة المتبعة في المجلس، مباشرة بعد الهجوم على السكان المدنيين في إسرائيل، ولكن للأسف لم ينظر في أي نص بهذا المعنى، في ذلك الوقت أو في أي من الجلسات اللاحقة المبكرة للمجلس. وفي غياب ذلك، صوتنا، للمرة الثانية في الدورة الاستثنائية الطارئة، مؤيدين مشروع تعديل على هذا المنوال.

لقد أظهرت الأسابيع القليلة الماضية الحاجة إلى الدبلوماسية في مواجهة أزمة غير مسبقة لحماية المدنيين. وجاء التقدم المحرز في هذا المجال بين 24 و 30 تشرين الثاني/نوفمبر وفقا لأحكام القرار دإط-21/10، الذي اعتمد في آخر انعقاد للدورة الاستثنائية الطارئة، فضلا عن أحكام قرار المجلس 2712 (2023). ونشجب حق النقض الذي استخدم يوم الجمعة في المجلس، والذي عرقل اتخاذ قرار أيدته أغلبية واضحة جدا في قرارات لمجلس وفي صفوف عموم الأعضاء أيضا. إننا نشجعكم، سيدي الرئيس، على إعداد موجز لهذه الجلسة لإحالاته إلى مجلس الأمن، كما فعلتم من قبل في الجلسات المعقودة نتيجة لاستخدام حق النقض.

ونرحب بقيادة الأمين العام غوتيريش ومشاركته الشخصية في حماية المدنيين. ونؤيد قراره الاستشهاد بالمادة 99، التي أبرزها قرار اليوم، ونأمل أن تدل على استعداد متجدد لاستخدام تلك الأداة القوية

السيد ليوكا (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت جمهورية مولدوفا مؤيدة القرار دإط-22/10، المعنون "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية". وانضم بلدي إلى الدول الأعضاء الأخرى في الإدانة القوية للهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، لأنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر للإرهاب. وعلاوة على ذلك، يعترف بلدي بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وفي ذلك الصدد، أيدت مولدوفا إدراج مشروع التعديلين اللذين اقترحت الولايات المتحدة والنمسا إدخالهما على مشروع القرارين (A/ES-10/L.28 و A/ES-10/L.29)، وكانت سترحب بذلك. ومع ذلك، فإن إلحاح الحالة على أرض الواقع دفعنا إلى تأييد القرار. إذ نتعاطف تعاطفا عميقا مع جميع الضحايا الأبرياء - الإسرائيليين والفلسطينيين والمواطنين من بلدان أخرى عديدة وموظفي الأمم المتحدة. ويجب حماية السكان المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات فورا ودون قيد أو شرط. ويجب توفير إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية بدون عوائق إلى جميع أنحاء غزة، ولا بد من كفالة المرور الآمن لجميع الذين يرغبون في مغادرة غزة.

السيد فينابير (ليختشتاين) (تكلم بالإنكليزية): صوت وفد بلدي مؤيدا القرار (دإط-22/10) الذي اعتمد للتو. وقد فعلنا ذلك في ضوء الحالة الإنسانية الكارثية على أرض الواقع كما وصفتها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الكيانات. وقد أيدنا بالفعل نداء مماثلا وجهته الجمعية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر القرار دإط-21/10، ونوهنا بالمهلة الإيجابية، وإن كانت قصيرة، للسكان المدنيين المتضررين خلال الفترة التي توقف فيها القتال في نهاية المطاف، سواء فيما يتعلق بإطلاق سراح الرهائن أو إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

والحالة اليوم أكثر إيلاما؛ ولذلك، نؤيد وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام، والذي عرقله للأسف

الأوان بعد لوضع حد للكارثة المستمرة. ولا يمكن كفالة الحقوق غير القابلة للتصرف لكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني إلا بالتمسك بحق كل منهما في تقرير المصير، الذي يعبر عنه بحل الدولتين. ويمثل المحاورون الجادون والملتزمون والشرعيون والمستعدون للمشاركة الحقيقية من أجل السلام أحد الشروط الأساسية، وكذلك الدعم القوي من المجتمع الدولي.

السيد شتشييرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): إن تأييد بولندا للقرار (دإط-22/10) المعنون، "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية" ينبع من التزامنا الطويل الأمد بمبادئ القانون لدولي الإنساني. إن تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد ما فتتا دوما على رأس أولويات بولندا، ولذلك، نود أن نعرب عن دعمنا القوي للأمين العام والأمم المتحدة، ونشيد بجهودها القيمة في معالجة الأزمة في قطاع غزة. ويعكس التزام بولندا بالقيم المتجسدة في مشاركتنا في الجهود الرامية إلى تخفيف الحالة الإنسانية الأليمة للسكان في الشرق الأوسط واستعادة السلام في المنطقة. وعلى مدى عقود، شاركت بولندا في مشاريع المساعدات الإنسانية والإنمائية في الشرق الأوسط، مع التركيز بشكل خاص على فلسطين، بما في ذلك غزة، وكذلك لبنان والأردن.

وفي ضوء الحالة الراهنة، يظل موقفنا واضحا جدا. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المأساوية في قطاع غزة. ونؤيد جميع أشكال التنسيق الدولية الرامية إلى استعادة الهدوء والتدفق السريع والمستمر للمعونة الإنسانية إلى المدنيين في غزة. ونزد أيضا الإعراب عن امتناننا لموظفي المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة، وخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقررت بولندا تقديم أموال إضافية، تصل إلى أكثر من مليوني دولار، لتستخدمها الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق غزة التابع لليونيسف. ونشدد بقوة على ضرورة أن توزع المساعدة الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة حتى لا تقع في أيدي الإرهابيين.

وفي الوقت نفسه، نشدد على أن الإرهاب الذي يستهدف السكان المدنيين لا يمكن تبريره أبدا ولا يمكن التسامح معه تحت أي ظرف

في حالات أخرى عند الاقتضاء. وتدين ليختشتاين، بأشد العبارات الممكنة، الهجمات الإرهابية الشنيعة التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات ضد إسرائيل والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها. وندعو، مرة أخرى، إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين. ونشدد أيضا، مرة أخرى، على الحاجة إلى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وفوري وآمن ومستدام ودون عوائق، وندعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف، وإلى منح المنظمات الإنسانية إمكانية الوصول لتوفير الإغاثة الطارئة اللازمة.

يبلغ عدد موظفي الأونروا الذين قتلوا الآن في غزة 133 شخصا - بالإضافة إلى العديد من العاملين الآخرين في المجال الإنساني - وهو أكبر عدد من ضحايا الأمم المتحدة في أي عملية منذ تأسيس منظمتنا. وتدين الهجمات المتعمدة على العاملين في المجال الإنساني، ونشيد بالذين فقدوا أرواحهم وهم يعملون على إنقاذ أرواح الآخرين وتخفيف المعاناة في ظروف قسوى. إن منع وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين والهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني محظوران بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولها الإضافيين وقد يرقى إلى جريمة حرب.

وتدعو ليختشتاين إلى المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال التحقيقات الجارية للمحكمة الجنائية الدولية، التي لها ولاية قضائية على أخطر الجرائم، وفق تصنيف القانون الدولي، المرتكبة على أرض دولة فلسطين ومن جانب مواطنين فلسطينيين. ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير العديدة عن العنف الجنسي والجنساني الذي ترتكبه حماس. ويجب التحقيق بجد في جميع هذه الجرائم المبلغ عنها ومقاضاة مرتكبيها. كما نشعر بقلق عميق إزاء التصعيد الهائل للعنف في الضفة الغربية، ولا سيما عنف المستوطنين المتطرفين.

لقد آن الأوان الآن للدبلوماسية. إذ فات الأوان لتفادي رعب المعاناة الإنسانية والخسارة المروعة في الأرواح البشرية، ولكن لم يفت

لا يمكن المساواة بين الضحية والجلاد، وبين المحتل والمحاصرين والمهجرين الذين تمارس ضدهم كل أشكال العقاب الجماعي والانتهاكات. فالمدنيون المحتاجون للحماية هم الفلسطينيون الذين تلاحقهم آلة القتل الإسرائيلية في كل مكان. وهم الذين شاهد العالم تنكيل قوات الاحتلال بهم أثناء تهجيرهم بتجريدتهم من ملابسهم وتعريضهم لأقصى أشكال الإهانة.

وهم الذين يقبع الآلاف منهم منذ عقود، أسرى في سجون الاحتلال الذي يواصل الإيقاف التعسفي لآلاف آخرين.

من المفارقات أن احتفال المجتمع الدولي بالذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتزامن مع تواصل هذه المأساة واستمرار التآكل التدريجي للمبادئ التي تحمي كرامة الإنسان وتحترم أبسط حقوقه، وفي مقدمتها الحق في الحياة، الذي يتم الدوس عليه، والإمعان في انتهاكه من جانب قوات الاحتلال، وتجاهله من جانبه من هم مسؤولون عن صونه في مؤسسات العمل متعدد الأطراف.

إن الحياة لحظة وموقف، ونحن إزاء هذه اللحظة، وأمام ضمائرنا وواجباتنا، حيث لن يغفر التاريخ، تهاون المجتمع الدولي في وقف العدوان، ووضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني، والسكوت عن قتل أكثر من 18 000 مدني، وموت طفل كل 5 دقائق، وقصف وتدمير أكثر من 300 000 بيت، وتهجير أكثر من 1.5 مليون فلسطيني، واستهداف المستشفيات والمدارس، ودور العبادة، وإفراغ مبادئ القانون الدولي، ومنظومة حقوق الإنسان من معانيها.

من المهم اعتماد مثل هذا القرار، ولكن من الأهم السهر على تنفيذه وتنفيذ بقية القرارات السابقة. ولذلك، نجدد مطالبتنا بتحريك دولي فاعل ومسؤول بعيدا عن سياسات الكيل بمكيالين، والمعايير المزدوجة لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، ووضع حد لجرائم الاحتلال. ستواصل تونس وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعمها الثابت والمبدئي لحقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أرض فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

السيدة أوبونغ - نتييري (غانا) (تكلت بالإنكليزية): ما فتئت غانا ترى أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن المساعدة على

من الظروف. ونؤكد من جديد اقتناعنا بأن لإسرائيل، شأنها شأن أي بلد آخر، الحق في الدفاع عن نفسها وعن مواطنيها. ومع ذلك، نود أن نشدد على أن ذلك يجب أن يتم امتثالا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ولا بد من حماية السكان المدنيين. ونؤكد من جديد إدانتنا القوية للهجمات الإرهابية الوحشية التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة في غزة والتي جلبت الموت والمعاناة لشعب إسرائيل البريء. ونواصل أيضا دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس. ومن هذا المنطلق، فإن مشروع التعديلات اللذين قدمتهما الولايات المتحدة (A/ES-10/L.29) والنمسا (A/ES-10/L.28) يتفقان مع موقفنا. ونعتقد أنهما يقدمان إسهاما قيما ومهما في الوثيقة. ولهذا السبب قررنا أيضا تأييدهما.

السيد الأدب (تونس): صوتت تونس مؤيدة هذا القرار (دإط-22/10)، باعتبار مطالبته بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وإنهاء العدوان الوحشي المتواصل على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة لأكثر من 60 يوما، بكل ما حملته من مأس إنسانية غير مسبوقة، وفظائع، وجرائم حرب لقوات الاحتلال ضد الأطفال والنساء والشيوخ والعائلات والمرضى والطواقم الطبية وعمال الإغاثة الإنسانية، وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين.

كنا نتمنى أن يتم اعتماد مشروع القرار (انظر S/2023/970) في مجلس الأمن، الذي أثبت مرة أخرى ارتهانه للحسابات السياسية، وعجزه الواضح عن تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، وترميم مصداقيته وصورته.

نحيي موقف الأمين العام وتفعيله للمادة 99 من الميثاق، ونجدد مطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بتحمل المسؤولية وفرض احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، باعتبار ذلك واجبا وحاجة ملحة وليس خيارا؛ ومساءلة ومحاسبة قوات الاحتلال على كل ما اقترفته وتقترفه في حق الشعب الفلسطيني من مجازر وجرائم إبادة وتنكيل، وسط صمت دولي مُريب، جعلها تتماهى في عدوانها واستهانتها بكل المواثيق.

الإرهابية الوحشية والعشوائية التي شنتها حماس على المدنيين الأبرياء في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقد كررنا بالفعل إدانتنا الصريحة عدة مرات. وكنا نأمل أن نراها مدرجة في النص الذي اعتمد من فوره، ونؤكد من جديد مرة أخرى اليوم، آمليين في اقتراب الوقت الذي يمكن فيه للجمعية العامة ومجلس الأمن في نهاية المطاف إدانة هذه الجرائم الفظيعة والاعتراف بمسؤولية حماس وحدها عن الهجوم الوحشي الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ولتلك الأسباب صوتنا مؤيدين مشروع التعديلات الذين اقترحتهما كل من الولايات المتحدة (A/ES-10/L.29)، والنمسا (A/ES-10/L.28). لا يوجد مبرر للإرهاب، وينبغي أن تكون هناك مسالة عن جرائم 7 أكتوبر. وفي ذلك الصدد، اسبحوا لي أن أذكر بالمبادرة التي أطلقتها إيطاليا مؤخرا، بالاشتراك مع فرنسا وألمانيا، في إطار الاتحاد الأوروبي، والتي تطلب فرض جزاءات فردية إضافية على داعمي حماس. وفي مواجهة هذا التهديد الإرهابي، تعترف إيطاليا بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس. ونشدد، في الوقت نفسه، على أن تمتثل ممارسة حق الدفاع عن النفس امتثالاً تاماً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وقد طلبنا، وسنواصل طلبنا، من إسرائيل أن تبذل قصارى جهدها لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين إلى أدنى حد. وأخيراً، ينبغي ألا تغيب عن بالنا الصورة الأعم. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الحل الوحيد القابل للتطبيق من أجل السلام في الشرق الأوسط لا يزال حل الدولتين.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): لقد صوت بلدي مؤيداً للقرار الذي اعتمده الجمعية العامة قبل قليل، لكونه يمثل تعبيراً صادقاً عن ضمير العالم والإنسانية، ويطلب بإيقاف فوري للعدوان الوحشي على الشعب الفلسطيني الشقيق. ويجدد وفد بلدي تحفظه على بعض الصياغات الواردة فيه، التي قد يُفهم منها المساواة بين المحتل الإسرائيلي والشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال، بين الجلاد والضحية.

السيد الرئيس، أتوجه بالشكر لكم، سعادة السفير دينيس فرانسيس، رئيس الجمعية العامة، على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

إنهاء الكارثة الإنسانية التي تتكشف فصولها في قطاع غزة. وقبل بضعة أيام، أيدنا مشروع قرار مماثل (S/2023/970) في مجلس الأمن من أجل تحقيق ذلك الهدف. وقد فعلنا الشيء نفسه اليوم لأننا نعتقد أنه الشيء الصحيح الذي يجب القيام به في هذا الوقت. ونكرر إدانتنا للهجمات غير المبررة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر ومطالبتنا بالإفراج عن جميع الرهائن دون شروط. ونؤكد من جديد التزامنا بحل الدولتين ونعرب عن الأمل في أن تساعد جهود الوساطة الدولية الحالية على إنهاء دورة العنف على أساس دائم.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): اسبحوا لي أولاً أن أشكر الرئيس فرانسيس على الإسراع الدعوة إلى عقد وترؤس هذه الجلسة للدورة الاستثنائية الطارئة. اسبحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى الوفود الأخرى في الاعتراف بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة وجميع الشركاء في المجال الإنساني في الميدان، الذين يقدمون المساعدة في ظروف قاسية.

وإذ أنتقل إلى مداولات اليوم، امتنعت إيطاليا عن التصويت على القرار المعنون، "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية" (القرار دا-10/22)، الذي اعتمد للتو بعد أن عرضه ممثل مصر، ونود أن نشكره من أعماق القلب. وتشعر إيطاليا بقلق بالغ إزاء حالة الطوارئ الإنسانية في غزة، وتعمل على الصعيد الثنائي ومع أصدقائنا وشركائنا الدوليين والإقليميين لتخفيف معاناة المدنيين لأن أكثر الفئات ضعفاً - الأطفال والنساء والمسنين، يدفعون الثمن الأكبر في هذا النزاع. تساعد إيطاليا في علاج الجرحى الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، بالشراكة مع الإمارات العربية المتحدة. وقدمنا مساعدة إضافية للفلسطينيين من خلال وكالات الأمم المتحدة. إننا على اتصال وثيق مع أصدقائنا وشركائنا العرب المقربين في المنطقة لاستكشاف سبل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين فيها. ومن هذا المنطلق، سندعم المبادرات الرامية إلى وقف التصعيد، بما في ذلك الهدنة الإنسانية، لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين وتحرير جميع الرهائن.

بيد أننا قررنا الامتناع عن التصويت لأن هناك العديد من العناصر التي ما زالت مفقودة في القرار، وهي الإدانة القاطعة للهجمات

للجمعية العامة لمناقشة الوضع الخطير في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل حالة الشلل التي يواجهها مجلس الأمن جراء قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمنعه من تحمل مسؤولياته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإصرارها على منح إسرائيل الضوء الأخضر للاستمرار بعدوانها الوحشي في غزة.

كما نشيد بالخطوة الشجاعة للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، واضطاعه بمسؤولياته، بالرغم من الحملات الشرسة التي يتعرض لها، وذلك من خلال تنبيهه مجلس الأمن بموجب المادة 99 من الميثاق، إلى أن ما يجري في قطاع غزة هو مسألة تهدد السلم والأمن الدوليين.

وتعرب بلادي عن أسفها وعميق قلقها جراء الوضع المتزدي في قطاع غزة، وهو ما أشار إليه المفوض العام لوكالة الأونروا في رسالته إلى رئيس الجمعية العامة، التي يبلغه فيها بأن قدرة الأونروا على مواصلة تنفيذ ولايتها في غزة قد أصبحت الآن محدودة للغاية، مؤكداً أن الأونروا تعيش أحلك الظروف في تاريخها داعياً الجمعية العامة للتحرك الفوري.

إن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للفييتو مجدداً في مجلس الأمن (انظر S/PV.9499)، ووقوفها ضد إرادة الغالبية العظمى من أعضاء المجلس، وإسقاطها لمشروع قرار (S/2023/970)، لم يكن الهدف منه إلا وقف إطلاق نار لأسباب إنسانية، يشكل إهانة مخزية للمعايير الإنسانية، ويكشف أكذوبة الحرص على أرواح المدنيين. ويثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن واشنطن ودولا غربية أخرى تخوض الحرب في قطاع غزة، إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي، بهدف وحيد هو إفناء الشعب الفلسطيني وإقامة ما يسمى بإسرائيل الكبرى على أشلاء أطفال فلسطين ونسائها بعد تدمير منازلهم وإرثهم الحضاري. فبدلاً من السماح لمجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته بعد أكثر من شهرين على المجازر والإبادة الجماعية، جاء الفييتو الأمريكي ليحمي مجرمي الحرب، وليعطيهم رخصة جديدة لمواصلة ارتكاب المجازر والتدمير والتهجير.

لقد شهدنا جميعاً كيف أن فشل مجلس الأمن مرات عدة قد شجع إسرائيل، بعد أن أنهت الهدنة، على التماهي بإجرامها الممنهج دون أدنى رادع، بذريعة حقها المزعوم في الدفاع عن النفس، في الوقت الذي تتباكى فيه بعض الدول الغربية على القيم الإنسانية في مناطق أخرى من العالم، في صورة صارخة للنفاق الدولي والازدواجية في التعاطي مع قيم الحق والعدل وفق مصالح الدول الغربية الكبرى. وأقول لهذه الدول، وهي تعرف نفسها، لن نصدقكم مرة أخرى.

لقد شهدنا هذه الدورة اليوم، وللمرة الثانية، خلال أقل من شهرين، لتدارك إصرار الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية على تصفية القضية الفلسطينية وقتل أطفال فلسطين دعماً للكيان الإسرائيلي الذي يقوم بحملة إبادة غير مسبوقة، راح ضحيتها حتى الآن أكثر من 000 18 شهيد، أغلبهم من النساء والأطفال، وذلك في حملة هجبية لم توفر فيها إسرائيل حتى الصحفيين والموظفين الأممي؛ فضلاً عن إمعانها بتدمير البنية التحتية والاستمرار في حصارها اللإنساني لقطاع غزة، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية، واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، بما في ذلك القنابل الفوسفورية الحارقة، والتهديد باستخدام القنبلة الذرية، واتباع سياسة الدمار الشامل؛ مرتكبة بذلك مختلف صنوف جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي، والإبادة الجماعية، ضاربة كافة القوانين الدولية والمبادئ الإنسانية بعرض الحائط.

على الجميع أن يدرك أن ما يجري اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يبدأ في 7 من تشرين الأول، وإنما بدء قبل عقود طويلة جراء

نستأنف هذه الدورة اليوم، وللمرة الثانية، خلال أقل من شهرين، لتدارك إصرار الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية على تصفية القضية الفلسطينية وقتل أطفال فلسطين دعماً للكيان الإسرائيلي الذي يقوم بحملة إبادة غير مسبوقة، راح ضحيتها حتى الآن أكثر من 000 18 شهيد، أغلبهم من النساء والأطفال، وذلك في حملة هجبية لم توفر فيها إسرائيل حتى الصحفيين والموظفين الأممي؛ فضلاً عن إمعانها بتدمير البنية التحتية والاستمرار في حصارها اللإنساني لقطاع غزة، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية، واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، بما في ذلك القنابل الفوسفورية الحارقة، والتهديد باستخدام القنبلة الذرية، واتباع سياسة الدمار الشامل؛ مرتكبة بذلك مختلف صنوف جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي، والإبادة الجماعية، ضاربة كافة القوانين الدولية والمبادئ الإنسانية بعرض الحائط.

على الجميع أن يدرك أن ما يجري اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يبدأ في 7 من تشرين الأول، وإنما بدء قبل عقود طويلة جراء

لأول مرة منذ سنوات عديدة، على الاستشهاد بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة لدعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار لوقف إراقة الدماء. ويؤلمنا أن نلاحظ أن الجهود الجماعية في إطار الأمم المتحدة لم تسفر في كل هذا الوقت عن النتيجة المرجوة. ولكن السبب في ذلك ليس توقف الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وليس بسبب "عجز" مجلس الأمن عن تحقيق غرضه، كما يقول البعض، بما في ذلك اليوم. فلنسم الأشياء بأسمائها الحقيقية - فالسبب هو أن الولايات المتحدة تقف عقبة منيعة في طريق جميع جهود حفظ السلام.

منذ البداية، رفضت الولايات المتحدة صراحة الدبلوماسية المتعددة الأطراف. لقد سمعنا من الممثلين الأمريكيين أنه ما دامت واشنطن منخرطة في دبلوماسية ثنائية هادئة على الأرض، فلا ينبغي لأحد أن يتدخل حتى لا يفسد أي شيء. وهذا هو السبب الرئيسي لعدم تمكن مجلس الأمن من اتخاذ أي إجراء حاسم طوال هذا الوقت.

واقترح عدة أعضاء مشاريع قرارات لحل الحالة وأجروا مفاوضات مكثفة بحسن نية، على مدار الساعة تقريبا. وتطلب الصين وروسيا والإمارات العربية المتحدة بانتظام عقد جلسات للمجلس لمناقشة الحالة في غزة، وهو ما لم يفعله زملاؤنا الغربيون قط. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، اقترحت روسيا أول مشروع قرار (S/2023/772) في مجلس الأمن يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. ولم تؤيده الوفود الغربية.

وبسبب حق النقض الأمريكي، لم يُتمد أيضا مشروع النص البرازيلي (S/2023/773)، الذي كان يحظى بتأييد كاف فيما بين أعضاء مجلس الأمن. ومنذ ذلك الحين، وقعت أحداث فظيعة كثيرة كشفت عن حتمية ما ظللنا نقوله منذ البداية - وهو مطالبة الأطراف بوقف الأعمال القتالية والعنف بشكل لا لبس فيه. إنه ليس طلبا بل مطلباً، كما يليق بمجلس الأمن.

وكان مجلس الأمن على وشك اعتماد مثل مشروع القرار هذا في 8 كانون الأول/ديسمبر. وأيد أكثر من 100 من مقدمي مشروع قرار وقف إطلاق النار (S/2023/970)، الذي صاغته مجموعة الدول العربية وقدمته الإمارات العربية المتحدة نيابة عنها. والوثيقة

تشعل إسرائيل اليوم المنطقة وتدفعها نحو تقجير لا يمكن احتواؤه من خلال جرائمها الوحشية المستمرة في فلسطين، التي تتزامن مع ممارساتها العدوانية في الجولان العربي السوري المحتل، واعتداءاتها المتكررة على أراضي الجمهورية العربية السورية، من خلال استهدافها للمطارات المدنية والبنى التحتية؛ بالإضافة إلى اعتداءاتها على لبنان في انتهاك واضح للقانون الدولي ولأحكام الميثاق، الأمر الذي يثبت مجدداً أن إسرائيل ليست إلا أداة لنشر الفوضى في المنطقة وإشاعة الإرهاب فيها، وهي السبب الرئيس لتهديد السلم والأمن الإقليمي والدولي. وكل ذلك بغطاء من الولايات المتحدة وحلفائها الذين لجأوا مؤخراً إلى حشد أساطيلهم على الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط، وتقديم الدعم المادي والعسكري منقطع النظير لأداتهم: الكيان الإسرائيلي.

ختاماً، تؤكد الجمهورية العربية السورية مجدداً وقفها إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله لتحرير أرضه المحتلة وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس، وتشدّد على ضرورة الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وتقديم الدعم الإنساني العاجل للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومنع التهجير القسري، وضمان مساءلة إسرائيل وداعميها عن تلك الجرائم، وعدم إفلاتهم من العقاب.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): منذ أكثر من شهرين والعالم يشهد مأساة مروعة تتكشف في منطقة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. ففي كل ساعة، يقتل عشرات المدنيين الأبرياء في غزة. ونحيط علماً بالجهود التي تبذلها المجموعة العربية بقيادة مصر لصياغة قرار للجمعية العامة ذي صلة يطالب بوقف إطلاق النار والإفراج الفوري عن الرهائن لمنع وقوع كارثة إنسانية في غزة (القرار دإط-22/10). ومن جانبنا، شاركنا في تقديم مشروع قرار المبادرة العربية، ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن في نهاية المطاف، بعد الجمعية العامة، من الوفاء بالتزاماته - خاصة وأن ممثلي الإمارات العربية المتحدة قد أعدوا وقدموا مشروع قرار آخر لينظر فيه مجلس الأمن بشأن زيادة ومراقبة إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة (S/2023/1029). وفعلياً، يجري تنفيذ خطة قصف قطاع غزة بهدف إعادتها إلى العصر الحجري أمام أعيننا. وقد أجبر حجم هذه الكارثة الأمين العام،

وفريق الأمم المتحدة القطري، فضلا عن المنظمات غير الحكومية. وزرنا المستشفى في العريش وتواصلنا عبر الفيديو مع المستشفى الميداني لدولة الإمارات العربية المتحدة في غزة. كما زرنا محطة لتحلية المياه على الحدود مع غزة، وبالطبع معبر رفح.

لقد وفرت لنا الرحلة فهما أفضل لما يحدث في قطاع غزة. رأينا أطفالا مشوهين في المستشفيات، وأما بُنرت أطرافها وفقدت أسرتها بأكملها ولكنها أنجبت، ومئات الشاحنات الجاهزة للشحن المحملة بالمساعدات الإنسانية تنتظر العديد من عمليات التفريغ في مصر، ثم في إسرائيل، ثم مرة أخرى في مصر، وبعد ذلك فقط تبدأ في الوصول إلى غزة "شيئا فشيئا". إن الحالة الإنسانية في القطاع كارثية وتتدهور يوما بعد يوم، على الرغم من أنه من الصعب تصور أنها يمكن أن تكون أسوأ مما هي عليه الآن.

وقال جميع محاورينا نفس الشيء - يجب وقف إطلاق النار. يجب أن تتوقف المجزرة. إنها تذكرني بالحصار النازي لمدينة لينينغراد خلال الحرب العالمية الثانية، الذي استمر ما يقرب من 900 يوم وأودى بحياة أكثر من مليون من السكان الذين ماتوا إما من القصف أو الجوع. هل غزة مصيرها نفس المصير؟ من غير المعقول أن يحدث هذا الآن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت في هذه الجلسة. سنستمع إلى المتكلمين الباقين تعليلا للتصويت يوم الجمعة، 15 كانون الثاني/ديسمبر، الساعة 15/00 في هذه القاعة، وسيلي ذلك استئناف المناقشة بشأن البند 5 من جدول الأعمال.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18/15.

"الموجزة والبسيطة والحاسمة"، كما وصفها واضعها: وفد الإمارات العربية المتحدة، تتضمن أيضا متطلبات إيصال المساعدات الإنسانية وإطلاق سراح الرهائن. وأكد من جديد ضرورة الامتثال الكامل والصارم لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما كونه بتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وبعبارة أخرى، يتضمن النص كل ما طلبه الأمين العام في خطابه غير المسبوق أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.9498).

ونشيد بجهود أوبوبي لإعداد هذه الوثيقة والترويج لها وبالخط الشجاع والثابت لزملائنا الإماراتيين. ونتيجة لذلك، حظي مشروع قرارهم بتأييد 13 عضوا في مجلس الأمن. بيد أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض مرة أخرى ضد مشروع قرار مجلس الأمن في 18 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9442)، وذلك لحماية حليفها الرئيسي في الشرق الأوسط، وامتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على النص، لعدم امتلاكها الشجاعة لتدع واشنطن تقف بمفردها.

تسببت هذه الخطوات التي اتخذها الفريق الأنجلوسكسوني في استمرار إراقة الدماء المروعة، مما أدى إلى مقتل الآلاف والدمار الكارثي. وباستخدام الجانب الأمريكي حق النقض (الفيتو) ضد الدعوة إلى وقف إطلاق النار، أعطى فعليا ترخيصا للقتل، وهو يتحمل الآن المسؤولية الكاملة عن كل ضحية جديدة للنزاع في غزة. وينبغي لسائر أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل ألا يتشاركوا معهم هذا الذنب. لقد عدت للتو من زيارة إلى معبر رفح مع عدد من أعضاء مجلس الأمن الحاليين والجدد، نظمتها الإمارات العربية المتحدة ومصر. وأتيحت لنا الفرصة للتفاعل مع السلطات المحلية، وموظفي الهلال الأحمر المصري والهلال الأحمر الفلسطيني، وممثلي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى